ملاحظة بشأن هذه الترجمة

هذا الكتاب ترجمة آلية للنص الإنجليزي الأصلي، أُنتجت باستخدام أدوات الترجمة الآلية. لم تتم مراجعته أو تدقيقه من قِبل المؤلف أو أي شخص آخر. لذا، قد يحتوي على أخطاء أو معلومات غير دقيقة أو صياغة غير سلسة أو مشاكل في التنسيق. تبقى النسخة الإنجليزية الأصلية هي النسخة المعتمدة.

لا إلى سدوم

آفي سيون ، دكتوراه

© آفي سيون ، 2008.

محمية بموجب اتفاقيات حقوق النشر الدولية.
جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في نظام
استرجاع أو نقله، دون إذن صريح من المؤلف الناشر.
باستثناء الاقتباسات الموجزة مع الإشارة إلى المصدر.

نُشر عام 2008.
بقلم آفي سيون في جنيف، سويسرا.

ISBN 978-1497304727

خلاصة

"لا لسدوم" هي مقالة ضد المثلية الجنسية، تستخدم حججاً بيولوجية ونفسية وروحية وأخلاقية وسياسية.

هذا الكتاب مقتبس من العمل الأكبر للمؤلف بعنوان **"تأملات منطقية وروحية"**

.

محتويات

1.	خوض التحدي	5
2.	تعريف المثليين	9
3.	الميول المثلية	15
4.	الدور البيولوجي للجنس	19
5.	الجنس غير الإنجابي	23
6.	الانحراف والمعاناة	28
7.	بعض الأسباب المحتملة	32
8.	تغيير التبريرات	38
9.	يتم اختياره بحرية	43
10.	الشهوانية والانحراف	48
11.	النجاسة الروحية	54
12.	جوهر اللواط	59
13.	ثورة اجتماعية	64
14.	المدافعون عن المثلية الجنسية والمروجون لها	70
15.	بعض المسائل القانونية	75
16.	دعوة للتعافي	81
17.	يجب على الحاخامات منع المثليين من ممارسة الشعائر الدينية اليهودية	86
18.	فلسفة القانون	97

1. خوض التحدي

هذه مقالة ضد المثلية الجنسية.

بصراحة، موضوع المثلية الجنسية يثير اشمئزازي بشدة. أفضل تجاهله تمامًا، كي لا أتأثر به نفسيًا ولا أرتبط به بأي شكل من الأشكال في أذهان الآخرين. كانت المثلية الجنسية موجودة في العالم من حولي عندما كنت أصغر سنًا، لكنها كانت شيئًا نادرًا ما يُصادف. أما اليوم، فوسائل الإعلام تُلحّ علينا بهذا الموضوع باستمرار، حتى يكاد لا يمر يوم دون أن يُطرح علينا رغماً عنا.

يبدو أن المثليين لا يكتفون بكونهم مثليين، بل يسعون لفرض وجودهم علينا جميعًا. إنهم عدوانيون أخلاقيًا وسياسيًا، يطالبون الجميع بالتعامل معهم كأشخاص طبيعيين. بل أكثر من ذلك: إنهم يريدوننا جميعًا أن نتبع نهجهم، وأن يُربّى أبناؤنا على ذلك.

في الآونة الأخيرة، انطلقت في مدينة جنيف السويسرية، العاصمة السابقة للأخلاق الكالفينية، حملة إعلانية صادمة، ظاهرها تشجيع المثليين على استخدام الواقي الذكري [1]. وقد عُلّقت في أرجاء المدينة ملصقات كبيرة تُظهر رجالًا عراة

[1] تنظم جنيف، بالمناسبة، مهرجانًا سنويًا يسمى "موكب البحيرة"، حيث يرقص خلاله حوالي نصف مليون شخص (بما في ذلك عدد كبير من المثليين جنسيًا على ما يبدو) لساعات متواصلة - وفي كثير من الحالات تحت تأثير المخدرات - على أنغام موسيقى "التكنو" الصاخبة.

يلعبون الهوكي ونساءً عاريات [2]يتبارزن بالسيف. ويُفترض أن هذه الحملة تُلمّح إلى أن العديد من الرياضيين يمارسون أفعالًا مثلية في غرف تبديل الملابس (لا أعلم إن كان هذا شائعًا أم لا)، ولذا يبدو من المسؤولية الاجتماعية أن تُذكّرهم سلطات الصحة العامة بضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الأمراض.

لكن ماذا عن تربية الأطفال الذين يرون مثل هذه الملصقات؟ ماذا عن مشاعر النفوس النقية، التي ما كانت لتفكر في مثل هذه الأفعال لولا إخبارها عنها؟ لا يسع المرء إلا أن يفترض أن هذه الحملات لا علاقة لها بالصحة العامة إلا ظاهريًا، أو أنها تستهدف المثليين جنسيًا. ونظرًا لعدم اكتراث المعلنين بقيمة البراءة الجنسية، فلا بد من افتراض أن الدافع الحقيقي وراء هذه الحملات هو الترويج للمثلية الجنسية.

لذا قرر هذا الفيلسوف تحليل موضوع المثلية الجنسية [3]، حتى لا يفلت هؤلاء من العقاب بعد ثورتهم الجنسية. يظنون أنهم قد حققوا مبتغاهم أخلاقياً وسياسياً، لكن لا، يمكن دحضهم وهزيمتهم. يمكن مواجهتهم، ليس عاطفياً فحسب، بل أيضاً بالوسائل العقلانية.

مهمتنا الأساسية هي محاولة فهم سيكولوجية المثليين، وذلك لشرح أسباب سلوكهم بموضوعية، بل ولبيان لماذا لا ينبغي لهم أن يكونوا على ما هم عليه (وكيف يمكنهم التغيير). علينا أن نُثبت بشكل مقنع أن هذا السلوك غير طبيعي وضار، للأفراد المعنيين وللمجتمع ككل. كما يجب علينا دراسة حجج المدافعين عن المثلية الجنسية، وتبيان مغالطاتها.

يجب علينا أيضاً النظر في الوسائل الدعائية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي يستخدمها أنصار هذه الحركة سعياً وراء هدفهم المتمثل في إضفاء الشرعية عليها. ولإتمام التحليل، يجب أن نفكر فيما يمكن فعله لمواجهة هذه التوجهات الحديثة في مجتمعنا.

---

[2] لست متأكدًا مما إذا كان لهم علاقة بالواقي الذكري. ربما يكونون ثنائيي الميول الجنسية.

[3] كنت أفضل ألا أتورط في التعامل مع هذا الموضوع، ولكن بعد ذلك خطر لي أنه "لا يمكنك تنظيف مكان ما دون إثارة الغبار".

في غضون جيل واحد فقط، تحوّلت المثلية الجنسية من نشاط محظور إلى ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار، بل وحتى إلى موضة رائجة. هذا أمرٌ مُثير للدهشة ومُفزع؛ ومع ذلك، فإننا نُشجع أنفسنا بفكرة أن التغيير الاجتماعي قد يسير بنفس السرعة في الاتجاه المُعاكس.

2. تعريف المثليين

دعونا أولاً نوضح ونعرّف بعض المصطلحات. أرجو المعذرة على اللغة الصريحة المستخدمة أحياناً هنا.

فيما يتعلق بمصطلحي "الجنس" و"النوع الاجتماعي": فهما يحملان المعنى نفسه بالطبع، إذ يشيران كلاهما إلى التمييز بين الذكور والإناث. لكن مصطلح "الجنس" الأكثر شيوعًا قد يُخلط أحيانًا، في سياق نقاش كهذا، مع الإشارة إلى الفعل الجنسي، لذا يبدو مصطلح "النوع الاجتماعي" (الذي كان يُستخدم حتى وقت قريب من قِبل علماء اللغة فقط) أكثر ملاءمة في كثير من الأحيان.

يمكن التمييز بين الذكور والإناث جسديًا وعقليًا وسلوكيًا. فلكل منهما تركيب تشريحي مختلف بشكل ملحوظ (الأعضاء التناسلية، والهرمونات، والأشكال والأحجام، وملامح الوجه) وتركيب جيني مختلف (الكروموسومات الجنسية)، ومشاعر وأفكار ومواقف وشخصيات مختلفة إلى حد ما، وأنماط سلوكية مختلفة إلى حد ما. وقد توجد أيضًا اختلافات روحية بين الجنسين (وربما حتى اختلافات جنسية بين الأرواح).

لذا، يُعدّ النوع الاجتماعي مزيجًا معقدًا من عوامل عديدة، بعضها واضح تمامًا، بينما يصعب تحديد البعض الآخر بدقة. ومع ذلك، من المثير للدهشة مدى سرعة

قدرتنا، في الغالبية العظمى من الحالات، على التمييز بين الرجل والمرأة بنظرة خاطفة (مع أننا قد نكون غير متأكدين أو مخطئين أحيانًا في تقييمنا الأولي).[4]

بشكل عام، تشير المغايرة الجنسية إلى العلاقات الجنسية بين أشخاص من أجناس مختلفة - أي رجل وامرأة، بينما تعني المثلية الجنسية العلاقات الجنسية بين شخصين (أو أكثر) من نفس الجنس - أي بين ذكرين أو أنثيين.

يُفرَّق بين المثلية الجنسية والمغايرة الجنسية بالرجوع إلى "العلاقات الجنسية" التي تنطوي عليها. ولكن، بما أن العلاقات الجنسية غير منتظمة، فكيف نُعرِّف "المغاير جنسيًا" أو "المثلي جنسيًا"؟ ولأن نقاشنا هنا يركز على المثلية الجنسية لا المغايرة الجنسية، فلا بد لنا من اقتراح ما يلي.

الشخص المغاير جنسياً هو من يمارس الجنس أحياناً، ولكن حصراً مع شخص من الجنس الآخر (أي لا يمارسه أبداً مع شخص من نفس الجنس). أما الشخص المثلي جنسياً فهو من يمارس الجنس أحياناً مع شخص من نفس الجنس (سواء مارس الجنس أحياناً مع شخص من الجنس الآخر أم لا).

---

[4] تجدر الإشارة، مع ندرة حدوثها، إلى وجود حالاتٍ هامشية يصعب تصنيفها. على سبيل المثال، الأشخاص الذين يمتلكون أعضاء تناسلية ذكرية وأنثوية (خنثى). وفقًا لما قرأت، فإن هؤلاء الأشخاص عادةً ما يكونون ذكورًا أو إناثًا بشكلٍ أساسي، سواءً كان ذلك بسبب تركيبهم الجيني، أو توازنهم الهرموني، أو حالتهم النفسية، أو عوامل أخرى (أو مزيج من هذه العوامل). يُقرّ بأن هؤلاء الأشخاص يُشكّلون (في حالات نادرة جدًا) معضلةً صعبةً في الأخلاق الجنسية؛ ولكن نظرًا لكثرة العوامل المؤثرة، لا يُمكن حلّ هذه المعضلة إلا من خلال دراسة كل حالة على حدة (أي من خلال دراسة الحالات، باستخدام رؤى حكيمة مُخصصة).

ثمة صعوبة أخرى تظهر في حالات استثنائية، وهي التناقض بين النمط الجيني والنمط الظاهري، أي بين الهوية الجنسية الجينية للشخص (XX أو XY) وشكله الجنسي (عضو تناسلي ذكري أو أنثوي). هل يُعتبر الذكر ذو العضو التناسلي الأنثوي أنثى، أم يُنظر إليه ظاهريًا على أنه ذكر، أم أنه ذكر "حقيقي"؟ وبالمثل، كيف تُصنف الأنثى ذات العضو التناسلي الذكري؟ يصعب الجزم بذلك. تجدر الإشارة إلى أن هذه الاضطرابات تؤدي إلى الوفاة، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب عيوب جينية؛ كما أن هؤلاء الأشخاص يفتقرون إلى القدرة على الإنجاب. السؤال الجوهري هنا من وجهة نظر أخلاقية هو: هل ينبغي اعتبار العلاقة الجنسية بين رجل سليم وامرأة "مشكوك في هويتها"، أو بين امرأة سليمة ورجل "مشكوك في هويته"، مثلية أم مغايرة؟ قد يكون الجواب الإنساني هو: التصرف وفقًا للمظهر الخارجي؛ لكن العديد من المغايرين جنسيًا الملتزمين بالمبادئ الأخلاقية قد يفضلون تجنب مثل هذه الالتباسات من خلال مطالبة شركائهم بإجراء فحص جيني.

وبناءً على تعريفاتنا، يُعتبر الشخص ثنائي الميول الجنسية، أي الذكر أو الأنثى الذي يمارس الجنس أحيانًا مع الرجال وأحيانًا مع النساء، أو مع كليهما معًا، مثليًا. أي سواءً كان الشخص يمارس الجنس مع نفس الجنس فقط (مثلي حصريًا) أو يمارس الجنس مع الجنس الآخر أحيانًا (ثنائي الميول الجنسية) - فإن هذا الشخص، عمليًا، يُطلق عليه "مثلي".

من المهم ملاحظة هذه الفروقات، لأن المدافعين عن المثلية الجنسية غالبًا ما يستخدمون ازدواجية الميول الجنسية بذكاء لطمس الفروق بينها وبين المغايرة الجنسية في أذهان الناس. ويتم استخدام مصطلحات مبهمة لإرباك القضايا.

من الواضح أنه لا يُمكن وصف الشخص بأنه مثلي الجنس إلا إذا مارس الجنس مع شخص من نفس جنسه عن علم ورضا . أما إذا لم يكن يعلم أن شريكه الجنسي متحول جنسيًا أو متحول جنسيًا [5]، أو إذا وقع الفعل الجنسي تحت الإكراه أو قبل بلوغه سن الرشد الكافي لفهم ما يحدث، فمن البديهي أنه ليس مثليًا، بل ضحية خداع جنسي أو اغتصاب.

قد يُطرح السؤال: هل يُعتبر الشخص الذي مارس سلوكيات مثلية (مرة واحدة أو أكثر) في الماضي (سواء كان حديثًا أو قديمًا) مثليًا؟ الإجابة المنطقية هي: نعم، إلا إذا ندم ذلك الشخص ندمًا صادقًا على أفعاله الماضية وعزم على عدم تكرارها. فمن المؤكد أن الشخص الذي لم يندم على ميوله المثلية في الماضي يكون أكثر عرضة للمثلية من غيره. ولا يُمكن وصف الشخص بأنه مثلي سابق إلا إذا ندم على ميوله المثلية في الماضي.

بالطبع، هناك بعض الأشخاص الذين لا يُصنفون ضمن الجنس المغاير أو المثلي. قد لا يمارسون أي علاقات جنسية على الإطلاق (سواءً كان ذلك باختيارهم أو اضطراراً، لأي سبب كان). وقد يمارس بعض الأشخاص من ذوي

---

[5] عند الحديث عن التحول الجنسي، يجب التمييز بين نوعين. فإذا وُلد شخصٌ بحالة "ثنائية الجنس"، كالخنثى أو من تتعارض فيه جيناته الجنسية مع مظهره، فمن المنطقي بيولوجيًا وطبيًا السماح له قانونًا بإجراء جراحة تصحيحية. لكن هذا يختلف تمامًا عن شخص طبيعي التكوين يُغيّر جنسه طواعيةً ؛ ففي هذه الحالة، لا يوجد أي مبرر بيولوجي أو صحي لإجراء الجراحة.

الميول الجنسية المغايرة والمثلية، وحتى من لا يملكون شركاء جنسيين، أنشطة تُشبه الجنس بمفردهم، أي الاستمناء [6].

وهذا يقودنا إلى السؤال التالي: ما المقصود في التعريفات السابقة بـ "العلاقات الجنسية" أو "ممارسة الجنس"؟ المقصود الأساسي هنا هو الإشارة إلى العلاقة الجسدية الأفعال أو الأحداث التي تُثير أحاسيس جنسية لدى واحد أو أكثر من الأشخاص المعنيين.

هل يُمكن اعتبار مجرد لمسة يد على ذراع شخص ما، أو قبلة على خده، أو عناقًا رقيقًا، "فعلًا جنسيًا"؟ الإجابة، بالطبع، هي نعم في بعض الأحيان. نعم، في الحالات التي تُثير فيها هذه الأفعال، التي يُفترض أنها غير جنسية، مشاعر جنسية، مهما كانت غامضة، لدى أحد الطرفين على الأقل. حتى الابتسامة المغرية، أو نبرة الصوت، أو العطر، يُمكن اعتبارها ظاهرة ذات دلالة جنسية، من هذا المنظور. عند تقييم طبيعة الأفعال الإرادية، يجب أن نُركز بشكل خاص على نيتها . من الواضح أن الابتسامة أو اللمسة غير الجنسية لا تُقارن بتلك التي تحمل دلالة جنسية. لكن هذه الحالات تُمثل الحد الأدنى في سلسلة واسعة من الاحتمالات.

على النقيض من ذلك، توجد مجموعة واسعة من الممارسات الجنسية التي تتضمن استخدامًا فعليًا للأعضاء التناسلية للشخص أو الأشخاص المعنيين. أي عندما يلامس جزء من جسم الشريك عضوًا تناسليًا. وبين هذين النقيضين، يوجد عدد لا حصر له من الممارسات أو الأحداث الممكنة، ذات دلالات جنسية متفاوتة.

ومع ذلك، لا ينبغي لهذا العدد الهائل من أنواع الأنشطة الجنسية ودرجات الجنسانية أن يصرف انتباهنا عن القضية الأساسية المحددة: ما إذا كان الفعل

---

[6] يصل الأمر ببعض الناس إلى حد ممارسة الجنس مع حيوانات من أنواع أخرى (البهيمية أو "الزوفيلية"). لحسن الحظ، يبدو هذا نادرًا للغاية، لكن كانت هناك أوقات وأماكن كان فيها أكثر شيوعًا (وقد ينتشر مجددًا، استنادًا إلى توجهات الإنترنت الحالية). في السياق الحالي، قد ننظر إلى هذا على أنه نوع متطرف من الاستمناء (مع أنه يتجاوز ذلك بكثير، بالطبع).

الجسدي أو الظاهرة المعنية، سواء تم أداؤها "بخفة" أو "بخشونة"، ينتج عنها أحاسيس جنسية أم لا .

تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة فينومينولوجية تتعلق بتفاوت طبيعة الأحاسيس الجنسية. فكل فعل جنسي يُثير نوعًا معينًا من الأحاسيس الجنسية، وهذه الأحاسيس ليست متطابقة بالضرورة. فالأحاسيس التي تُثار في العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة تختلف عن بعضها، ولا شك أنها تختلف عن معظم الأحاسيس التي تُثار في العلاقة الجنسية المثلية أو في الاستمناء. وهذا يعني أن المثليين لا ينجذبون إلى أي إحساس جنسي، بل تحديدًا إلى الأحاسيس الخاصة التي تُثيرها فيهم الأفعال أو التصورات أو التخيلات الجنسية المثلية.

3. الميول المثلية

كما نعلم جميعاً، لا تقتصر الأحاسيس الجنسية على التلامس الجسدي والحركات والضغط ودرجات الحرارة والمناظر والأصوات والروائح والمذاقات فحسب، بل يمكن إثارتها بمجرد الأفكار. فالأفعال والأقوال الجسدية ليست سوى غيض من فيض في عالم الجنس، إذ يمكن للتخيلات والرغبات الذهنية أن تُثير الأحاسيس الجنسية بنفس القدر.

في الواقع، تعود معظم (وإن لم تكن كل) الأحاسيس الجنسية التي تُعزى ظاهريًا إلى ظواهر جسدية إلى أفكار وسيطة. عادةً ما تكون الأفكار هي التي تولد الأحاسيس الجنسية، من خلال ربط قيمة جنسية بالظواهر الجسدية (مثل القبلة أو الرائحة). في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الظواهر الجسدية للمواد الإباحية (المجلات، مقاطع الفيديو) لا تُسبب أحاسيس جنسية مباشرة، بل عن طريق تحفيز الأفكار والأفعال التي بدورها تُسبب أحاسيس جنسية.

لذا يبرز السؤال: كيف نصنف الأشخاص الذين هم في الواقع مغايرون جنسياً أو بلا شريك جنسي، ومع ذلك فإن أفكارهم - أي تخيلاتهم ورغباتهم الجنسية - موجهة (أحياناً أو حصراً) نحو أشخاص من نفس الجنس؟ الإجابة البسيطة هي: بقدر ما يشعر هؤلاء الأشخاص بأحاسيس جنسية فعلية موجهة نحو أشخاص من نفس الجنس، يمكن اعتبار "ميولهم الجنسية" مثلية إلى هذا الحد.

لاحظ جيدًا أن محتوى الأفكار ليس هو ما يحدد الميول الجنسية. على سبيل المثال، نحن هنا (نكتب أو نقرأ هذه المقالة) نفكر في المثلية الجنسية، ولكن إذا لم يُثر هذا التفكير أي استجابة جنسية لدينا، فنحن لسنا مثليين. أما إذا شعر شخص ما، بمجرد التفكير في المثلية الجنسية، بمشاعر الرغبة أو المتعة الجسدية، فهناك مشكلة.

حتى في هذه الحالة، قد لا تكون هذه المشاعر سوى نتاجٍ لخداع العقل الفطري، وميله إلى التلاعب بالتناقض. فالخوف من الاستجابات المثلية قد يُثير في حد ذاته أحاسيس جنسية، إذ ينجذب انتباه الشخص بحذر إلى موضع الأحاسيس الجنسية في جسده بحثًا عن هذه الأحاسيس المحتملة. بعبارة أخرى، قد يُولّد الشك الذاتي أحاسيس اختبارية تُشبه تلك التي يُخشى منها.

مع ذلك، وبغض النظر عن هذه التشوهات العابرة للواقع، قد يشعر الشخص بأحاسيس جنسية واضحة ومستمرة في وجود أشخاص من نفس جنسه، حتى دون أن يمارس أفعالًا مثلية. ويمكن القول بحق إن هذا الشخص لديه ميول مثلية ، وليس بالضرورة أن يكون مثليًا ممارسًا.

من غير العدل تصنيف هذا الشخص كمثليّ الجنس، ببساطة، لأنه لا يمارس أفعالًا مثلية. مع ذلك، يجب التمييز بين نوعين من الأشخاص ذوي الميول المثلية: أولئك الذين يقاومون هذه الميول، وأولئك الذين يستسلمون لها.

من الواضح أن الشخص الذي تظهر عليه ميول مثلية، دون أن تؤثر هذه الميول على إرادته لا في الخيال ولا في الفعل، لا يُقارن بمن يُغازل هذه الميول ذهنياً دون أن يُمارسها فعلياً. ففي الحالة الأولى، يعتبر من يشعر بالشهوة المثلية الظاهرة أنها لا إرادية، ولا يتوحد معها، بل يسعى للتخلص منها. أما في الحالة الثانية، فيتم التسامح مع الشهوة، بل والاستمتاع بها، ما يجعلها في الواقع إرادية [7].

على الرغم من تشابه المشاعر الجسدية لدى كليهما فيما يتعلق بالميول المثلية، وامتناعهما عن الأفعال الجسدية المصاحبة لها، إلا أن أحدهما يبقى منفصلاً

---

[7] لا يتم ترجمة المشاعر إلى أفعال لمجرد عدم وجود فرصة، أو ربما لمجرد الخجل (الخوف من الاستهجان الاجتماعي)، وليس بسبب أي رفض أخلاقي.

ذهنياً، بينما الآخر متواطئ ذهنياً. ويُبرر التمييز الأخلاقي بينهما بوضوح: فالأول بريء فعلياً، والثاني مذنب فعلياً، يتحمل مسؤولية ردود الفعل الغريزية. وبالطبع، قد تعود هذه الميول الجسدية إلى أفكار أو أقوال أو أفعال سابقة تحمل مسحة مثلية، ولكن في حالة أحدهما، يُخفف الحاضر من وطأة الماضي، بينما يُفاقمه في حالة الآخر.

يُقال هذا عرضًا لمساعدة الأشخاص الذين تظهر عليهم ميول مثلية ويرغبون في التخلص منها. والطريقة المُوصى بها هي نفسها المُستخدمة لأي اضطراب نفسي: تنمية وعي صريح بالأحاسيس المُحسّة، ثم إدراك مصادرها الكامنة في الأفكار والأقوال والأفعال غير المُنضبطة، ثم تدريجيًا، من خلال أفكار وأقوال وأفعال أكثر وعيًا، السيطرة على النفس والجسد. هذه في جوهرها طريقة تأملية، وبالتالي فهي علاج طبيعي وعميق وفعّال ودائم.

في هذا السياق، أودّ لفت الانتباه إلى التضليل الفكري الذي يمارسه دعاة المثلية الجنسية. فهم يتعمدون استخدام مصطلحات عامة مثل "الانجذاب إلى الجنس نفسه"، والتي تتراوح بين اللواط الصريح والمشاعر المثلية المبهمة التي لم تُترجم بعد إلى أفعال، وذلك لإخفاء الفروق النفسية والأخلاقية الكبيرة التي تفصل بين هذه المشاعر. والهدف من هذه المفردات المحايدة، وتأثيرها، هو تصوير المثلية الجنسية الفعلية على أنها غير ضارة كالميل المثلي، أو تصوير الميل المثلي على أنه التزام حقيقي كالميل المثلي. إضافةً إلى ذلك، فإنها تُرسل رسالةً إلى غير الملتزمين مفادها أنه بما أنهم متساوون بالفعل، فبإمكانهم ببساطة تحويل رغباتهم إلى أفعال.

4. الدور البيولوجي للجنس

يزعم أنصار المثلية الجنسية أنها أمر "طبيعي"، مشيرين إلى أن بعض قرود البونونو يمارسونها [8]. هل هذه حجة وجيهة؟ هل هؤلاء الأشخاص قرود بونونو؟ أم أن قرود البونونو هي مرشديهم الروحيين؟ هل يقصدون أنه لمجرد أن بعض قرود البونونو منحرفون جنسيًا، يجب أن يكون البشر كذلك [9]؟ على نحو أقرب: هل يمكننا القول إنه لمجرد أن بعض الناس يقتلون، يجب علينا جميعًا أن نفعل

---

[8] ويشيرون أيضًا إلى القواقع الخنثى. لكن في هذه الحالة، تكون الاختلافات الفسيولوجية مع البشر واضحة جدًا، لدرجة أن هذا النقاش لا يستحق حتى التفكير فيه. فهذه القواقع "من نفس الجنس" مصممة بطبيعتها للتكاثر معًا، بينما البشر المثليون ليسوا كذلك. إنه أمر سخيف كالقول بأن الرجال يجوز لهم أو ينبغي عليهم نثر بذورهم على الأرض، لأن الأشجار تفعل ذلك! فبينما يمكن لبذور الأشجار أن تنمو من الأرض لتصبح أشجارًا جديدة، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للحيوانات المنوية البشرية.

[9] ومن الجدير بالذكر، بالمناسبة، أن ممارسة المثلية الجنسية لدى بعض قرود البونونو لا تعني بالضرورة أن هذه الممارسة طبيعية وعادية حتى بالنسبة لهذا النوع من الرئيسيات. فإذا سلمنا بأن هذه الحيوانات تنتمي إلى فصيلة أرقى (وهي قريبة جدًا من البشر من الناحية الجينية والتشريحية والتطورية)، يمكننا القول بثقة إنها تتمتع بدرجة عالية من الإرادة (تكاد تضاهي إرادة البشر، باستثناء أن قدراتها الإدراكية أقل عقلانية بشكل واضح). في هذه الحالة، من المناسب الحديث عن قرود البونونو باعتبارها تتخذ بعض الخيارات الحرة، وبالتالي تخضع لاعتبارات غير لفظية تتعلق بالخير والشر. إن وجود المثلية الجنسية في هذا النوع لا يوضح لنا ما إذا كانت قرود البونونو تدرك "ارتكابها للخطأ" عند ممارستها لهذه الأفعال (أو ما إذا كان أفراد آخرون من نوعها قد يجدونها مرفوضة أم لا). لذا، فإن الحجة التي تُطرح دفاعًا عن هذه الأفعال بين البشر، بالاستناد إلى سلوك بعض القرود، ليست سوى ستار دخاني للتهرب من القضية.

ذلك؟ بالطبع لا! لا تُبنى الأخلاق أبدًا على ما يفعله الناس (أو الحيوانات الأدنى منهم) أو لا يفعلونه؛ بل تُبنى على ما ينبغي عليهم فعله أو تجنبه ككائنات عاقلة وإرادة.

بما أن قضية المثلية الجنسية تتعلق بالجنس، ينبغي أن نبدأ تحليلنا لهذا الموضوع بالنظر في الدور البيولوجي للجنس. فالنشاط الجنسي بين الرجل والمرأة يهدف في المقام الأول إلى التكاثر ، أي استمرار النوع البشري. وهذا واضح لا جدال فيه عند النظر إلى تشريحنا وسلوكنا. إذ يقوم الرجل باختراق المرأة، ويقذف سائله المنوي الذي (عادةً) يُخصب بويضتها، مما يؤدي في النهاية إلى ولادة إنسان جديد.

لو كان الجماع مجرد وسيلة للمتعة أو الراحة أو الحب، لربما امتلكنا نفس نوع الأعضاء التناسلية، لكنها لم تكن لتؤدي دورًا في نقل المادة الوراثية. لكانت هذه الخصائص في جهازنا التناسلي غائبة. من الواضح أن نقل الجينات هو الوظيفة الأساسية لأعضائنا التناسلية، وأي قيمة إضافية مزعومة للجنس - كوسيلة للمتعة الجنسية أو الراحة أو الحب - لا يمكن أن تكون إلا عرضية.

من الملاحظات البيولوجية المهمة الأخرى أن لدينا غريزة أو دافعًا قويًا لممارسة الجنس. بمعنى آخر، غالبًا ما نشعر بمشاعر قوية في أعضائنا التناسلية، وفي أجزاء أخرى من أجسامنا وعقولنا، مما يدفعنا إلى ممارسة الجنس. الأمر ليس متروكًا لاختيارنا الحر العرضي لمجرد المتعة؛ بل إن أجسامنا وعقولنا مبرمجة لدفعنا إلى ممارسة الجنس بشكل متكرر، أو حتى قدر الإمكان.

يمكننا بسهولة أن نفهم سبب وجود مثل هذا السلوك. فوظيفته البيولوجية هي تشجيع الجماع الفعلي والمتكرر، يليه التكاثر، بحيث يكون للنوع أقصى فرصة للاستمرار في الوجود.

يجب النظر إلى المتعة الجسدية للجنس في هذا السياق؛ فهي تهدف إلى إغرائنا وتحفيزنا على ممارسة الجنس. فبدون مكافأة المتعة، سنكون أقل إقبالاً على ممارسة الجنس؛ ولو كان وعده لنا الألم فقط، لتجنبناه تماماً. وينطبق المنطق نفسه على الدوافع الأخرى الشائعة لممارسة الجنس: كونه مريحاً نفسياً أو يوفر

فرصة للترابط (أي الحب) بين البشر. هذه متع نفسية، بل وروحية، تشجعنا وتكافئنا على ممارسة الجنس.

علاوة على ذلك، فإن بقاء الأزواج معًا بعد لقاءاتهم الجنسية له قيمة بيولوجية، لأن هذا يضمن رعاية الأطفال الذين ينجبونهم في النهاية، أي أن هذا يزيد من فرص بقاء النوع.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات البيولوجية، نستنتج بسهولة أن الميول الجنسية الفطرية هي بالضرورة مغايرة. فميلنا الطبيعي هو المغايرة، سواء كنا رجالاً أو نساءً. ويتضح ذلك من تشريح أعضائنا التناسلية ودوافعنا العاطفية، ومن التفسير العلمي لدورها البيولوجي.

لاحظ أن هذا الاستنتاج لا يعتمد فقط على الإحصاءات، أي على تعداد نسبة البشر الذين هم من جنسين مختلفين، على الرغم من أنه يمكن أيضًا الاستناد إلى الإحصاءات لتأكيد أن معظم الناس لديهم هذا التوجه.

5. الجنس غير التناسلي

لا ينكر أحد وجود المثليين، لكن وجودهم في المجتمع لا يثبت بحد ذاته أن هذا السلوك طبيعي أو سائد. يستشهد مؤيدو المثلية أحيانًا بإحصائيات (يزعم بعضهم أن ما يصل إلى 15-20% من السكان مثليون علنًا أو سرًا)، لكن مثل هذه الحجة لا قيمة لها في إثبات طبيعية أو سائدية هذا السلوك.

يمتلك البشر الإرادة الحرة - لذا فإن سلوكهم يخضع للتقييم "الأخلاقي"، ولا يمكن اعتباره أمرًا "معطى" حتميًا (مثل سلوك المادة الجامدة أو الحياة النباتية أو الأشكال الدنيا من الحياة الحيوانية).

وإدراكًا لهذا الضعف في الحجة الإحصائية، يجادل أنصار المثلية الجنسية بعد ذلك بأنه على الرغم من صحة أن الجنسانية نشأت في الأصل لأغراض التكاثر وبقاء الأنواع، إلا أن البشر، باعتبارهم حيوانات راقية تتمتع بالإرادة الحرة، يمكنهم تجاوز الجانب التكاثري للجنس طواعية، والتركيز بشكل حصري على الجوانب الحسية أو العاطفية المجاورة (والتي قد نسميها بالمتعة أو السعادة).

كما أن ثقافتنا تقبل فكرة أن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة لا تهدف بالضرورة إلى الإنجاب، فكذلك العلاقة الجنسية المثلية (التي لا تهدف أبدًا إلى الإنجاب) تُعتبر - كما يقولون - مشروعة. من هذا المنظور، يصبح التمييز بين الرجل والمرأة غير ذي صلة، ويبدو أي مزيج من الشريكين مقبولًا.

علاوة على ذلك، يجادلون بأن هذه الممارسات الجنسية غير الإنجابية لا تزال ذات قيمة بيولوجية، طالما أنها تُسهّل حياة الناس وتجعلها أكثر متعة وراحة وحبًا. ويتساءلون: ما الخطأ في ذلك؟ طالما لا يلحق الضرر بأحد، فما الاعتراضات التي يمكن أن يثيرها دعاة الأخلاق؟

بل إنهم يؤكدون أنه طالما كان المثليون راضين، فيمكنهم أن يكونوا أعضاءً فاعلين في المجتمع. ويشيرون إلى مثليين تركوا بصماتهم في التاريخ: الإسكندر الأكبر، وليوناردو دافنشي، وغيرهما. وهناك العديد من الأمثلة المعاصرة لمثليين يبدون (على الأقل ظاهريًا) "متكيفين" اجتماعيًا.[10]

يجب الرد على هذه الحجج، ويمكن ذلك. أول مغالطة يجب ملاحظتها هي التكافؤ الأخلاقي الضمني بين الجنس غير الإنجابي بين الجنسين والجنس المثلي.

كما رأينا سابقاً، فإن الجوانب الحسية والعاطفية للجنس لها مبررات بيولوجية تتعلق بالتكاثر وبقاء النسل. لقد برمجت الطبيعة الرغبة الجنسية فينا لحثنا على التكاثر والبقاء مع شريكنا لرعاية نسل هذا التكاثر.

إن هذه الرغبة الجنسية المغايرة مشروعة حتى عندما لا تهدف بوعي إلى الإنجاب، أو حتى عندما يكون الهدف منها بوعي تجنب الإنجاب (على سبيل المثال عن طريق استخدام الواقي الذكري أو حبوب منع الحمل)، لأنها يمكن أن تؤدي دائمًا (وكثيرًا ما يحدث ذلك، وإن كان عن طريق الصدفة، ولكن في أغلب الأحيان من خلال التعلق المتزايد) إلى الإنجاب والحياة الأسرية اللاحقة.

من جهة أخرى، لا يوجد أي مبرر للممارسات الجنسية المثلية الحسية والعاطفية، لأنها عقيمة وغير متماسكة بطبيعتها. إنها مجرد مساعٍ أنانية لا تحمل أي قيمة تُذكر، على عكس العلاقات الجنسية بين الجنسين. هدفها الوحيد هو الإشباع الجسدي أو العاطفي، وهي منفصلة تمامًا عن أي أساس بيولوجي.

---

[10] بالطبع، هذا لا يُخبرنا بشيء، فالنجاح الخارجي ليس دليلاً على التوازن والسلام الداخليين. كيف كان شعور وسلوك الإسكندر أو ليوناردو بعد فترة؟ علاوة على ذلك، كيف كان شعورهما تجاه حياتهما المثلية قبيل وفاتهما؟ هل كانا فخورين ومثليين، أم خجلين وحزينين؟ إذا استندت الأحكام الأخلاقية إلى بيانات جزئية، فمن المرجح أن تكون منحازة؛ لذا من المهم محاولة النظر إلى الصورة الكاملة على مر الزمن، لتقييم الظروف تقييماً صحيحاً.

لهذا السبب، من الصواب القول إن المثلية الجنسية ليست توجهاً جنسياً طبيعياً ، بل هي انحراف جوهري ، أي أنها انحرفت عن هدفها الأصلي، وتحولت إلى مجرد علاقات عابرة (أي مع أشخاص من نفس الجنس). الأمر أشبه بأننا أعطينا قرداً قلماً ليكتب به، فاستخدمه بدلاً من ذلك لحك مؤخرته. الجنس المثلي في الواقع هو محاكاة ساخرة للجنس، نوع من لعب الأدوار المشوش.

لا ينبغي تفسير ما سبق على أنه دعوة لممارسة الجنس بين الرجل والمرأة في كل فرصة سانحة [11]لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال. قد يُنظر إلى هذا بالفعل على أنه برنامج الطبيعة، ولكن تذكر أن الطبيعة تعتمد على الاحتمالات لتحقيق غاياتها. المقصود هو أنه لمناقشة الجنس، علينا أولاً فهم دلالته الطبيعية. فبدون هذا التحليل المسبق، يستحيل إدراك سبب كون المثلية الجنسية غير طبيعية، بل ومخالفة للطبيعة.

صحيحٌ أنه بات من الممكن اليوم - أو سيصبح ممكناً في المستقبل القريب جداً - للمثليين إنجاب أطفال عبر تدخلات طبية مختلفة. لكن هنا تبرز بعض التساؤلات الأخلاقية، مثل: هل أُخذت الجوانب النفسية والسعادة لأطفال هذه الزيجات غير الطبيعية بعين الاعتبار بجدية؟ هل يُمكن تخيّل مصير أسوأ؟ ما مدى استدامة هذه "الأسر" المصطنعة على المدى البعيد؟ أي نوع من البشر سينتج عنها؟ أليس لكل إنسان الحق في أن يولد في ظروف طبيعية، وأن ينشأ بفرصة معقولة لحياة طبيعية؟

يمكن طرح أسئلة مماثلة فيما يتعلق بتبني الأطفال من قبل الأزواج المثليين. من المؤكد أنه من الإجرام تجاهل حقوق ومصالح الأطفال الذين لم يولدوا بعد أو الأيتام، لمجرد الرغبة في التسامح مع المثليين ومعاملتهم كبشر "عاديين". يجب التفكير ملياً في أنانية من يحملون هذه الآراء، واستعدادهم للتضحية بالأطفال لمجرد لعب دور التسامح والإنسانية.

---

[11] مع شريك واحد أو مع كل شريك متاح من الجنس الآخر. في الواقع، يبدو أن الطبيعة تُفضّل أن يلتزم الإنسان بشريك واحد (أو واحد في كل مرة)، لأن هذا يضمن رعاية النسل. ولكن حتى مع وجود العديد من العلاقات الجنسية خلال حياة الشخص، لا يعني ذلك أن التعدد الجنسي الكامل مرغوب فيه. فطبيعتنا تجعلنا انتقائيين إلى حد ما، بحيث يبدو بعض الشركاء أكثر جاذبية من غيرهم. وهذا في كثير من الأحيان يكون مجرد غرور، ولكنه أيضاً غالباً ما يكون اختياراً غريزياً لأفضل تركيبة جينية لنسل الشخص.

6. الانحراف والمعاناة

ثانيًا، بما أن المثليين يمتلكون أعضاء تناسلية متشابهة وليست متكاملة، فإن طبيعة نشاطهم الجنسي لا تُقارن تمامًا بنشاط المغايرين. صحيح أن بعض أنشطة المجموعتين تتشابه، مثل الاستمناء المتبادل، والجنس الفموي، والجنس الشرجي، وهي ممكنة في كلا الوضعين. لكن هذه تحديدًا هي الأنشطة التي لا يوجد لها مبرر بيولوجي!

عندما يفقد الرجل حيواناته المنوية نتيجةً لمثل هذه الممارسات غير الضرورية، سواءً كان شريكه ذكراً أم أنثى، فإنه لا يعجز فقط عن ممارسة الجماع الطبيعي (القادر نظرياً على الإنجاب)، بل يُفقد نفسه أيضاً القدرة على الإنجاب (ولو مؤقتاً، بسبب فقدان الانتصاب والحيوانات المنوية). لذا، ينبغي تجنب هذه الممارسات لأسباب بيولوجية.

علاوة على ذلك، وهذا ينطبق على المرأة أيضاً، فإنّ توجيه الرغبة الطبيعية نحو أمور غير طبيعية، سواءً كان الشخص مغايراً جنسياً أو مثلياً، يُضعف نفسه تدريجياً (عن طريق التعود) نفسياً عن ممارسة الجنس والحياة الزوجية التقليدية. حتى لو كان الرجل أو المرأة ثنائي الميول الجنسية في البداية، فإنّ السلوك المثلي يُؤثر سلباً عليه، ويؤدي في النهاية إلى عزله عن العلاقات الجنسية التقليدية.

يمكن بالطبع القول بأن المثليين يقدمون خدمةً للبشرية جمعاء بعدم الإنجاب. ففي ظل الانفجار السكاني العالمي، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على رفاهيتنا الاقتصادية والاجتماعية، وتدميره المستمر للبيئة، قد يُنظر إلى عدم الإنجاب على أنه خدمة عامة. ولعل هذه هي فكرة مسؤولي الصحة العامة الذين يشجعون هذه الممارسات؛ ولكن هل هذه الفكرة رحيمة؟

يمكن القول أيضاً إن عدم قدرة المثليين على الإنجاب يجعلهم يضعون أنفسهم طواعيةً خارج فئة الكائنات القادرة على البقاء (كما في نظرية داروين "البقاء للأصلح"). أي أن اضطرابهم الجنسي يُمكن النظر إليه بيولوجياً على أنه تعبير عن عدم ملاءمة متأصلة لهذا العالم، مما يؤدي إلى "انتقاءهم الطبيعي" للخروج منه .

لننتقل الآن إلى تحليل نفسي أعمق، ولنطرح اعتراضًا ثالثًا على حجج مؤيدي المثلية الجنسية. يزعمون أن المثلية تجعل بعض الناس سعداء، أو على الأقل "مرحين" (أي مبتهجين، يتميزون ببهجة الحياة). لو صحّ هذا، لكان بمثابة حجة بيولوجية للمثلية، بصرف النظر عن الإنجاب. لكن هل هذا صحيح؟ من الممكن التشكيك فيه بشدة [12].

قد يبدو هذا صحيحًا للبعض على المدى القصير، لكن كل المؤشرات تدل على أن هذه المظاهر خادعة، وأن الشخص المعني سيشعر عاجلًا أم آجلًا بعواقب وخيمة. بالنسبة لمعظم المثليين، من الواضح أن العواقب السلبية لا تتأخر. وحتى عندما يُظهر المثلي وجهًا شجاعًا و"مثليًا" (لتبرير نفسه) ظاهريًا، فإنه يدرك تمامًا الألم والمعاناة التي يعيشها في داخله.

هذا صحيح حتى في مجتمعنا الغربي المعاصر، الذي يسمح بالمثلية الجنسية ويدافع عنها، وليس فقط في المجتمعات التقليدية التي تحظرها وتضطهدها. فلا ينبغي الظن أن تعاسة المثلي تنبع من رفض المجتمع له، بل من كونه مخالفًا

---

[12] إن ملاحظاتي الشخصية للمثليين والمثليات، الذين التقيت بهم صدفةً على مر السنين، تركت لدي انطباعًا بأنهم غير ناضجين للغاية، بطريقة أساسية ومأساوية؛ وشعورًا بفساد عميق يحيط بهم، كما لو أن عالمهم مكان كئيب ورمادي للغاية. كل بهجتهم الظاهرية تبدو لي مجرد قشرة عصبية. إذا أتيحت لهم الفرصة ليكونوا على طبيعتهم في الأماكن العامة، فإنهم يُظهرون فظاظتهم وابتذالهم الشديدين (وهذا ليس مفاجئًا، بالنظر إلى أفكارهم وأفعالهم غير الطاهرة).

للمألوف. فهو غير طبيعي نفسيًا وجسديًا، ولا بد أن يؤدي إلى معاناة (أي معاناة أكبر مما تنطوي عليه المغايرة الجنسية).[13]

إن استخدام كلمة "gay" (وكذلك كلمة "pride") ليس إلا حيلة دعائية، واستعراضًا للقوة (مجرد ادعاء). من المؤسف أن اللغة الإنجليزية فقدت، منذ أن استولى المثليون على هذه الكلمة، كلمة قيّمة (أصبح من المستحيل استخدامها دون استحضار دلالتها المثلية الجديدة). يدرك اللغويون جيدًا كيف تُستخدم الكلمات غالبًا بعكس معناها الأصلي تمامًا [14].

---

[13] حتى وإن بدا الشباب المثليون في البداية بمظهرٍ نظيفٍ وطبيعي، فإنهم سيعانون مع مرور الوقت من الخزي والذنب، وغيرهما من الآثار السلبية لأفكارهم وأفعالهم المنحرفة. هذه سنة الحياة، تنطبق أيضاً على الشباب غير المثليين الذين يختارون حياةً ماجنة. بل إن أسلوب حياة المرء ينعكس في النهاية على وجهه ولغة جسده: رواية "صورة دوريان غراي" خير دليل على هذه الملاحظة الشائعة التي أدلى بها كاتبٌ مثليٌّ شهير (أوسكار وايلد).

[14] على سبيل المثال، قد يعني الفعل "يُعاقب" السماح أو العقاب. لاحظ أن كلمة "مثلي" لم تُختطف فحسب، بل كلمة "فخر" أيضًا. تهدف الأخيرة، بطبيعة الحال، إلى التعبير عن أن المثليين "فخورون" بهويتهم (بدلًا من الشعور بالخجل، كما يعتقد البعض). لكن عبارة "فخر المثليين"، المُطبقة على المظاهرات التي ينظمها المثليون في الشوارع، تستخدم مصطلح "فخر" بالمعنى الموجود في "فخر الأسود" (أي مجموعة اجتماعية من الأسود، ملوك الغابة). وهذا الأخير أيضًا يُعد سرقة لغوية تُشوّه المعنى الأصلي وتُحرفه إلى الأبد.

7. بعض الأسباب المحتملة

يكمن جوهر المثلية الجنسية في عجز أساسي عن التعامل السليم مع التحدي الجنسي المألوف. فقبل ظهور "مشكلة الهوية" بفترة طويلة، يكون المثلي ببساطة شخصًا غير متوافق جنسيًا . أي أن كل شخص (بحسب جنسه بالطبع) يمتلك بالفطرة نفس المشاعر الظاهرية (التي تحرك الرغبة الجنسية)، لكن بعض الناس يعجزون عن تحديد التوجه الحقيقي لهذه المشاعر بشكل صحيح، أو يفشلون في المثابرة على محاولة تلبية متطلباتها الظاهرة.

يصبح بعض الأشخاص مثليين جنسيًا نتيجة تعرضهم للاعتداء الجنسي في طفولتهم أو مراهقتهم، سواء من قبل أطفال أكبر سنًا أو بالغين. يشعرون بعار دائم وعجز بسبب هذه التجارب المبكرة، ويشعرون دائمًا بالخجل أو الخوف من مواجهة الجنس الآخر. على سبيل المثال، قد تكون امرأة ضحية اغتصاب من رجل في طفولتها، ومنذ ذلك الحين أصبحت تخشى الرجال وتكرههم، ولا تشعر بالراحة إلا مع النساء. أو قد يكون رجل قد تعرض في طفولته للاعتداء من قبل شخص مثلي، وبعد ذلك شعر بخجل شديد من ماضيه المؤلم لدرجة أنه لم يستطع مواجهة النساء بثقة.

يخوض بعض الأطفال والمراهقين تجارب جنسية مبكرة فيما بينهم، والتي قد تكون مثلية (أي كان من الممكن أن تكون مغايرة لو أتيحت لهم الفرصة). تكون دوافعهم الجنسية في طور التكوين، وهم يجهلون ماهيتها. يجربون فيما بينهم، خاصةً في هذا العصر الذي لا يبذل فيه الكبار جهدًا يُذكر لحمايتهم من التأثيرات

السلبية كالمواد الإباحية. في بعض الحالات، يصبح هؤلاء الأطفال مثليين عندما يكبرون، بعد أن اعتادوا على هذا النوع من العلاقات الجنسية أو اكتسبوا ميلاً إليه [15].

(من المهم جدًا ملاحظة هذه الملاحظة، لأغراض علاجية: يكمن في جوهر تعريف العديد من المثليين لأنفسهم بمثليتهم الجنسية هاجسٌ قهري) التعلق ببعض التجارب الجنسية المبكرة، والتي يربطونها خطأً بالرغبة الجنسية والرضا بشكل عام. يعتقدون أن هذا التعلق يدل على نوع من الميل الطبيعي لديهم، ولكنه مجرد ميل مكتسب وقابل للتغيير. المشكلة ليست فطرية، بل مجرد قصور نفسي، أو نقص في الذكاء.

لكن هذا السيناريو ليس هو المسار الرئيسي. قد يبدأ الشخص رحلته للبحث عن شريك من الجنس الآخر بشكل طبيعي تمامًا؛ ولكن مع تكرار الإخفاقات في هذه الرحلة، قد ينتهي به الأمر إلى البحث عن بديل أو جائزة ترضية. قد يبدأ هذا الأمر بتردد في البداية، ثم يتحول إلى عادة وميل. يحدث هذا أحيانًا في سن متقدمة، حتى بعد حياة طويلة من العلاقات الجنسية مع الجنس الآخر، عندما يتلاشى كل ما يجذب.

لا يهم كثيراً أين وكيف ينشأ الخوف من الجنس الآخر. قد يكون ذلك بسبب الرفض المتكرر (لأي سبب كان، كعدم الجاذبية الجسدية أو النفسية)، أو قد يكمن السبب في قصور من الوالدين في الحب أو التربية (مما يسبب الخجل أو الشعور

15 يأخذ البعض هذه الاستكشافات الطفولية على محمل الجد، فيصبحون منحرفين جنسيًا، ساعين دائمًا لاستعادة مشاعرهم الجنسية الحادة في طفولتهم. بالطبع، ليس كل المنحرفين جنسيًا مثليين. ولكن ليس من قبيل المصادفة أن الكلمة القديمة (الأقل "تهذيبًا") للمثلي كانت "بيديرست" (من كلمة يونانية تعني "محب الصبيان"). بالطبع، ليس كل المثليين ذكورًا - فالشوق للعودة إلى الطفولة غالبًا ما يُلاحظ لدى الإناث أيضًا. تجدر الإشارة إلى أن الانحراف الجنسي لا يقتصر على كبار السن من الرجال أو النساء - فالمنحرفون جنسيًا غالبًا ما يكونون صغارًا في السن، في العشرينات أو الثلاثينات من عمرهم. في هذه الحالات الأخيرة، بالطبع، لا يمكننا الحديث عن عودة إلى الطفولة، بل يجب أن نسميها توقفًا في النمو: فهم لم يتجاوزوا مرحلة الطفولة أبدًا، أي أن نضجهم العقلي لم يواكب نضجهم الجسدي.

بالنقص) [16]. ومهما كان السبب، فإن التحدي البيولوجي المتمثل في إيجاد شريك (مناسب) للتكاثر لم يُلبَّى بشكل كافٍ، وهذا كل ما في الأمر. وبما أن الرغبة الجنسية الكامنة، أو الليبيدو، تبقى نشطة، بل وربما خارجة عن السيطرة، فإن هذا الشخص يبحث عن منفذ آخر.

يلجأ بعض الخاسرين في لعبة التزاوج إلى العادة السرية؛ بينما يسعى آخرون إلى القداسة من خلال الامتناع عن الجنس (العفة، العزوبة). يصبح بعضهم مغتصبين؛ ويصبح بعضهم فنانين عظاماً أو أبطالاً رياضيين. ويختار البعض الآخر المثلية الجنسية.

هناك بالطبع طرق أخرى عديدة يمكن من خلالها تبني المثلية الجنسية. يسلك بعض الناس هذا المسار كاستراتيجية حياة، ظانين أن بإمكانهم تحقيق النجاح بسهولة أكبر عبر الإغواء المثلي، أي من خلال ممارسة الدعارة المثلية لتحقيق مكاسب اقتصادية أو اجتماعية. وهناك طريق آخر، ربما يكون الأخطر، نحو المثلية الجنسية، وهو شائع اليوم بسبب الفكرة السائدة بأنها مقبولة وطبيعية، ويتمثل في ممارستها عمدًا، بدافع التجربة، بدافع المتعة المزعومة. ولا شك أن بعض الناس ينجرفون إليها دون وعي، تحت تأثير أقرانهم أو وسائل الإعلام.

من الخطأ توقع عدم وجود عواقب نفسية ووجودية سلبية لمثل هذه الخيارات، لمجرد أنها اتُّخذت بحرية، بضمير مرتاح. فالخطر لا يكمن في طريقة الانخراط في هذا السلوك، بل في طبيعته الكامنة. حتى لو لم يخشَ المرءُه، فإن مخاطره تبقى قائمة.

من الجوانب التي ينبغي ملاحظتها في العلاقات المثلية، علاقة الهيمنة والخضوع التي غالباً ما تنطوي عليها، بشكل أو بآخر، بوعي أو بغير وعي، سواء أكان الشريكان ذكراً أم أنثى. ولا شك أن مثل هذه العلاقات غير المتكافئة

---

16 يرى بعض المراقبين أن المثلية الجنسية، سواءً لدى الذكور أو الإناث، غالباً ما تُعزى إلى سلبية الأب المفرطة أو غيابه، وإلى تقدم الأم في السن أو تسلطها. لكن يجب التأكيد على أن هذه الأسباب "البيئية" لا تُعدّ مُحدِّداً للمثلية الجنسية. فالمثليون بشرٌ، ولهم حرية الاختيار. صحيح أن العوامل البيئية (كالمشاكل الأسرية أو السياق الاجتماعي) قد تؤثر بقوة على السلوك، إلا أن للضحية حرية مقاومة ضغوط هذه التأثيرات واختيار طريقها. لا يوجد أي عذر أو مبرر حقيقي للاستناد إلى هذه العوامل الخارجية. ومهما كان تأثيرها النفسي قوياً، تبقى الكرامة الإنسانية محفوظة.

تحدث أيضاً في العلاقات بين الجنسين، وإن كانت عادةً ما تكون علاقات تكاملية بين الرجل والمرأة. لكن في العلاقات المثلية، يكون هذا الخلل أكثر جذرية وحتمية، ويُعدّ "التسلسل الهرمي" جزءاً لا يتجزأ من التعايش الاجتماعي بين رجلين أو امرأتين.

في المثلية الجنسية، ونظرًا للتشابه التشريحي بين الشريكين، يجب على أحدهما أن "يغير جنسه" فعليًا (ولو سلوكيًا فقط) لتحقيق توازن "يين يانغ". فبين الذكور، يجب أن يصبح أحدهم أنثويًا، بينما بين الإناث، يجب أن تصبح إحداهن ذكورية، ذات ميول رجولية. هذا التغيير الجذري في الشخصية يضر بالشريكين، ويجعلهما يتناقضان مع هويتهما الجنسية والإنسانية الحقيقية. فيصبحان أقل من ذكورة أو أنوثة، وبالتالي يفقدان إنسانيتهما.

بمعنى آخر، ليس نوعٌ من مشاكل الهوية الجنسية الأصلية هو ما يؤدي إلى المثلية الجنسية، بل المثلية الجنسية هي التي تُولّد مشاكل عميقة في الهوية الجنسية. ولا شك أن هذه التحولات والشكوك ستُسبب معاناةً عميقةً ودائمةً للأشخاص المعنيين. ببساطة، لا يُمكن توقع أن تكون بلا أثر أو ألم.

8. تغيير التبريرات

لقد شهدت نظرة مجتمعنا إلى المثلية الجنسية تغيرات عديدة خلال العقود القليلة الماضية. ففي وقت من الأوقات، كانت المثلية الجنسية مرفوضة لأسباب دينية، بسبب تحريمها في الكتاب المقدس. وكان المثليون موضع ازدراء وسخرية؛ إذ كان الناس ينظرون إليهم باشمئزاز ويتجنبونهم قدر الإمكان.

ثم جاء "التحرر الجنسي" في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، عندما اختار الهيبيون الانحلال الجنسي - والذي على الرغم من أنه عادة ما يكون مغايراً جنسياً، إلا أنه تضمن في بعض الأحيان لقاءات مثلية.

في ذلك الوقت تقريبًا، بدأ المدافعون عن المثلية الجنسية بالقول إنها يجب أن تُعتبر "مرضًا" عقليًا ، ناجمًا عن ظروف أسرية واجتماعية قاسية، وبالتالي يُبرر بدافع التعاطف. في البداية، مال معارضو المثلية إلى قبول هذا التحول الدلالي، معتبرين وصف المرض نوعًا من الإهانة المناسبة، بديلًا علمانيًا عن المفهوم الديني للخطيئة. ففي النهاية، من ذا الذي يرغب في أن يُنظر إليه على أنه مختل عقليًا (حتى لو كان ضحية)؟

إدراكًا لهذا المعنى السلبي، بدأ المدافعون عن المثلية الجنسية بالترويج لها على أنها طبيعية، بمعنى أن بعض الناس مُبرمجون فطريًا على ذلك، أي أن بعضهم قد يمتلكون هذه الجينات الخاصة، مما يشكل نوعًا من الجنس الثالث (أو الجنسين الثالث والرابع، إذا ميزنا بين المثليين من الذكور والإناث). وسعى هؤلاء بهذه

الطريقة إلى إضفاء الشرعية على المثلية الجنسية باعتبارها ليست خطيئة ولا اضطرابًا نفسيًا، بل شيئًا طبيعيًا وإن كان نادرًا نسبيًا.

مع ذلك، لم يُعثر على أي "جينات للمثلية الجنسية" (مع أن بعض الباحثين حظوا باهتمام إعلامي مؤقت بادعائهم اكتشاف مثل هذه الجينات المميزة). وإذا تأملنا الأمر، نجد أن وجود مثل هذه الجينات أمرٌ يصعب تصوره، بل يكاد يكون مستحيلاً، وفقًا لنظرية التطور. فالمثلية الجنسية، بحكم تعريفها، غير مُنتجة للتكاثر؛ لذا، لو نشأ مثل هذا الجين نتيجة طفرة عفوية، لكان قد انقرض سريعًا بفعل الانتقاء الطبيعي!

لقد طرح الشعراء مفاهيم خيالية عن "روح امرأة في جسد رجل" أو "روح رجل في جسد امرأة"، مما يوحي بأن للأرواح جنسًا وأنها يمكن أن تدخل بطريقة ما في نوع خاطئ من الأجساد.[17]

اقترح أصحاب العقلية العلمية أن الهرمونات الجنسية قد تتجاوز في بعض الأحيان تحديد الجنس بواسطة الكروموسومات الجنسية، متجاهلين حقيقة أن جميع خلايا الإنسان تحتوي على نفس الكروموسومات الجنسية، بحيث حتى لو أدت الاختلالات الهرمونية إلى ظهور بعض الخصائص الجنسية المرئية غير العادية، فإن الجنس الأساسي لا يزال محفورًا وراثيًا (بحيث لا يمكن لأي علاج هرموني أو تغيير جنسي جراحي إخفاء الجنس الحقيقي).[18]

وأشار العلماء أيضاً إلى الخنثى، وما شابهها من حالات الشذوذ الجنسي، والتي يعود بعضها إلى حالات هرمونية غير طبيعية، والبعض الآخر إلى تشوهات

---

17 بشكل عام، طُرح مفهوم جديد للإنسانية، كائنٌ ثنائي الجنس، ذو خصائص ذكورية أو ذكورية متماثلة. طُلب من الرجال أن يدركوا الجانب الأنثوي فيهم وأن يتخلوا عن مظاهر الرجولة؛ بينما طُلب من النساء أن يدركن الجانب الذكوري فيهن وأن يصبحن أكثر رجولة. أصبحت قصات الشعر والملابس للجنسين رائجة. شُجع الرجال (الذين صُوِّروا عادةً على أنهم متوحشون) على أن يكونوا أكثر حساسية، وثرثرة، وعاطفية؛ بينما نُصحت النساء (اللواتي صُوِّرن عادةً على أنهن ضحايا) بأن يكنّ قويات ويدافعن عن أنفسهن. كان هذا الهجوم العام على "أدوار الجنسين" مُبررًا في بعض الحالات وإلى حد ما، طالما كان هدفه المساواة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية بين الرجال والنساء؛ ولكنه كان أيضًا بمثابة حيلة في المعركة الأكثر تحديدًا من أجل المثلية الجنسية.

18 على أي حال، لم يتم العثور على اختلافات كبيرة في توازن الهرمونات بين المثليين والمغايرين جنسياً بشكل عام - مما يعني أن هذا السبب الجسدي المقترح ليس تفسيراً كافياً.

جينية. وهكذا، يوجد أشخاص يمتلكون قضيباً ومهبلاً معاً؛ أو يوجد أشخاص يحملون تركيبة كروموسومات جنسية YY (أو حتى تركيبات نادرة مثل XYY أو XXX أو XXXX)، بدلاً من التركيبة المعتادة XX للإناث أو XY للذكور.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الحالات نادرة للغاية، ولا يمكن اعتبار وجودها تفسيراً علمياً للمثلية الجنسية، لأن هؤلاء الأشخاص ليسوا بالضرورة مثليين، وبالتأكيد لا يمكن تصنيف الغالبية العظمى من المثليين في هذه الفئة من الشذوذ الجسدي.

كل هذا الكلام "العلمي" لم يكن إلا محاولة لخداعنا نحن عامة الناس وإيهامنا بأن المثلية الجنسية لا تخضع لأي حكم أخلاقي. كان هدف المدافعين عنها هو الجمع بين المتناقضات؛ أي تصوير المثلية الجنسية على أنها ناتجة عن مشاكل جسدية غير عادية ، وبالتالي، على الرغم من كونها حالة شاذة، إلا أنها أمر طبيعي تمامًا - مما يوحي بأنه ينبغي علينا أن نشعر بالشفقة والتعاطف تجاه المثليين (كما نفعل مع أي شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة).

لكن هذا الموقف جعل المثليين أقلّ شأناً من مجرد "مثليين"، إذ أوحى بأنهم (يا للهول!) ضحايا، إن لم يكن للمجتمع، فعلى الأقل للطبيعة. لم يمنحهم هذا الموقف شرعية كاملة، بل أبقاهم في مرتبة مواطنين من الدرجة الثانية. عند هذه النقطة، بدأت حملة أخلاقية، معلنةً أن المثلية الجنسية خيار حرّ لبشر بالغين مسؤولين ومحترمين – خيار مشروع بل وجدير بالاهتمام تماماً كالميل إلى الجنس الآخر.

جادلوا بأن لكل شخص الحق في اتخاذ قراره بنفسه، ومن أنت لتحكم عليه؟ تدخلت وسائل الإعلام والسياسيون، وتم تغيير قوانين الدول. حتى الدساتير عُدّلت، وأُعلن عن "حق إنساني" في "الاختلاف" الجنسي، وتم إقراره وتطبيقه. واتُخذت تدابير إدارية فعّالة لضمان معاملة المثليين كمواطنين متساوين؛ ومُنع الناس من نبذهم.

9. يتم اختياره بحرية

أقول: حسنًا. هذا النهج الأخير يُعدّ تطورًا إيجابيًا، لأنه يُعيدنا إلى نقطة البداية ويُقرّ بما قصدته التقاليد الدينية في الأصل: وهو أن المثلية الجنسية سلوكٌ اختياريٌّ حرّ. أي أن المثليين لا يُجبرون عليها بأي قوة جسدية أو نفسية خارجة عن إرادتهم؛ بل بإمكانهم اختيار غير ذلك. إنهم يختارون بحرية أن يكونوا على ما هم عليه وأن يفعلوا ما يفعلون، وبالتالي فهم مسؤولون أخلاقيًا عن حالتهم وسلوكهم.

لقد تم تجاهل جميع الادعاءات المتعلقة بالأمراض أو الشذوذات العقلية أو الجسدية، وعدنا إلى نقطة الصفر، مع تغيير واحد فقط: الآن، تدعم "السلطات" الأخلاقية والسياسية الحالية المثلية الجنسية، بينما عارضها أسلافها. في السابق، كان يُنظر إلى المثليين على أنهم أفراد أحرار اختاروا طريقًا خاطئًا؛ أما الآن، فيُنظر إليهم على أنهم أفراد أحرار اختاروا طريقًا محايدًا (إن لم يكن مُوصى به). يختلف التقييم؛ لكن الجميع يتفقون على حقيقة حرية الاختيار.

الأمر الجيد هو أن مختلف الأكاذيب والأعذار التي قُدِّمت للدفاع عن المثلية الجنسية، والتي استعرضناها سابقًا، قد تم التخلي عنها أخيرًا، وأصبح "الموقف الأخلاقي" للمدافعين عنها واضحًا وصادقًا. الآن، وبعد أن تجاهلنا مجموعة من القضايا غير المنطقية، يمكننا جميعًا العودة إلى القضية الأساسية، وهي: هل هذا السلوك، الذي يُقر الجميع بأنه اختيار حر، أخلاقي أم غير أخلاقي أم لا أخلاقي؟

إن الأخلاق ليست مسألة تُفرض بقرار، سواء من قبل السلطات الدينية، أو فلاسفة الأخلاق، أو الأطباء، أو أطباء النفس، أو علماء الجنس، أو الصحفيين، أو المشرعين. لا يمكن فرضها تعسفاً، بل يجب الدفاع عنها بحجج مقنعة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة فورًا إلى أن الموقف الذي يتبناه مؤيدو المثلية الجنسية هو موقفٌ تعسفي منطقيًا ، إذ لا يملكون أي حجج (على حد علمي) تُثبت عقلانيًا أن المثلية الجنسية أخلاقية، أو على الأقل ليست غير أخلاقية. حجتهم الوحيدة نسبية، بل وعدمية، وهي ادعاءٌ بأنه لا وجود للأخلاق، أو أنه لا يمكن معرفتها بالعقل. يقولون، باختصار: دعوا الأمر وشأنه، فهؤلاء بالغون راشدون [19]!

لكن الاعتراض المنطقي على خطابهم المعادي للأخلاق أمر لا مفر منه. فبإدانتهم للحكم الأخلاقي في حد ذاته، يمارسون فعلاً من أفعال الحكم الأخلاقي [20]. ومن نقاط ضعف حجتهم الاستخفافية أنهم يطبقونها بانتقائية شديدة ، بما يخدم مصالحهم الخاصة. فهم يعتبرون دفاعهم السياسي والإعلامي عن المثليين أخلاقياً، إذ يبدون وكأنهم يثورون غضباً مبرراً عندما يشكك أي شخص (مثل كاتب هذه المقالة) في مبادراتهم النظرية والعملية في هذا الشأن أو يعارضها.

وبالتالي فإن موقفهم غير متسق داخلياً؛ فهو متناقض مع نفسه شكلياً.

علاوة على ذلك، توجد مجالات أخرى كثيرة من النشاط البشري يُقرّ فيها هؤلاء الأشخاص أنفسهم بسهولة بقوة العقل في تحديد الإيجابيات والسلبيات فيما يتعلق بالسلوك البشري، ولكن في هذه الحالة الاستثنائية فقط (أي المثلية الجنسية)، وربما في حالات أخرى قليلة ذات نزعات ثورية مماثلة، يُعتبر العقل (في نظرهم) عاجزًا عن الحكم وتقديم المشورة، ويُحظر أي نقاش أو شك (أي أنه

---

19 بالحديث عن البالغين المتراضين، إليكم هذه القصة البشعة التي وردت في نشرات الأخبار (أعتقد أنني ذكرت التفاصيل بدقة). قبل بضعة أشهر، في ألمانيا، حوكم رجل وأُدين بتهمة أكل لحوم البشر. كان قد التقى برجل آخر عبر الإنترنت، واتفقا على أنه بعد ممارسة الجنس المثلي، سيقتل الرجل الآخر ويأكله، وهو ما حدث بالفعل، على ما يبدو بضمير مرتاح. من الواضح أن مجرد الرضا لا يُبرر الفعل أخلاقياً.

20 إن عبارة "اهتم بشؤونك الخاصة" لها شكل منطقي كضرورة أخلاقية – بينما تدعي أنها فوق كل الضرورات الأخلاقية.

غير أخلاقي في نظرهم). وهذا ليس إلا محاولة ترهيب وبلطجة فكرية من جانبهم.

من جهة أخرى، يستند منتقدو المثلية الجنسية إلى ذكاء الناس وحسن تقديرهم للأمور. وقد سبق أن عرضنا بعض الحجج ضد المثلية الجنسية، والتي يمكن وصفها بأنها أخلاقية، وتحديداً تحليل الدور البيولوجي للجنس وتبريره، وهو ما نأمل أن يكون قد لاقى قبولاً واسعاً. ولا يزال من الضروري تسليط الضوء على مجموعتين أخريين من الحجج: الأولى تستند إلى اعتبارات نفسية وروحية، والثانية تستند إلى اعتبارات اجتماعية وسياسية.

من الجوانب المهمة للاختيار الحر التي تجدر الإشارة إليها هنا ما يلي: القول بأن شيئًا ما يُختار بحرية يعني أنه مهما بلغت قوة القوى والإغراءات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الشخص المعني، فإنه يمتلك القدرة الإرادية على مقاومتها. لا يمكن أن تكون الإرادة حرة ومحددة سببيًا في آن واحد؛ فالتأثيرات السلبية تجعل مهمة الإرادة الإيجابية أكثر صعوبة، لكنها لا تستطيع أن تقضي عليها تمامًا.

اعتقد المرء أنه لا يملك القدرة على مقاومة دافع ما، فإن قدرته على المقاومة تتضاءل تبعًا لذلك. وللتصرف بحزم، لا بد من الإيمان بإمكانية الفعل أو جدواه. وتؤثر المعتقدات على إرادة المرء في الفعل؛ فالمعتقدات من بين العوامل التي تؤثر (وإن لم تحدد) مسار العمل.[21]

وبناءً على ذلك، فإن الفلاسفة وعلماء النفس وغيرهم من المدافعين عن حقوق المثليين، الذين يخبرونهم (بطريقة أو بأخرى) أنهم لا يستطيعون مقاومة ميولهم المثلية أو تغيير سلوكهم (وهذا بالطبع غير صحيح - بل كذب)، إنما يؤثرون عليهم في الواقع ليستسلموا لهذه الميول ويستمروا على نهجهم. أي أنهم يزيدون من صعوبة بقاء الأشخاص ذوي الميول المثلية على طبيعتهم، أو صعوبة تغلب المثليين على ميولهم الحالية.

---

21 فيما يتعلق بالتأثيرات على الإرادة، انظر كتابي السابق بعنوان "الإرادة والمفاهيم السببية المتحالفة" ، الفصلين 5-6.

وهكذا، فإنّ مؤيدي المثلية الجنسية يحرضون الناس عليها فعلياً، ويزيدون من تفاقم مشاكلهم. في المقابل، يساعد معارضو المثلية الجنسية المثليين، سواء كانوا مثليين فعليين أو محتملين، على اتخاذ خيارات مدروسة، بتذكيرهم بأنهم - كبشر مُنحوا حرية الإرادة - قادرون على التحكم في سلوكهم الجنسي. اسأل نفسك: أيّهما ألطف بك حقاً، من يدفعك إلى الضعف أم من يمنحك القوة؟

10. الشهوانية والانحراف

لا يمكن إجراء أي نقاش أخلاقي منطقيًا دون التسليم بأنه يتعلق بكائنات تمتلك قدرات الإدراك والإرادة والتقييم [22]. فبدون هذه القدرات، لا يوجد ما يُناقش، ولا جدوى من النقاش، ولا أحد يُنفذ النقاش أو يفهمه أو يُطبق نتائجه. بعبارة أخرى، يجب أن نبدأ بالاعتراف بأننا نتحدث عن بشر، يمتلكون القدرة على التفكير العقلاني والإرادة الحرة. فلو كان البشر آلات أو خاضعين للقدر، لما كان هناك نقاش أصلًا.

علاوة على ذلك، لا يمكن حصر الأخلاق في الاعتبارات الجسدية والعقلية (بمعناها الضيق)، بل يجب أن تمتد لتشمل الاعتبارات الروحية. فامتلاك القدرات المعرفية والإرادة والتقييمية يعني امتلاك الروح، أي الحياة الروحية. وللبشر روح (تُسمى أيضًا النفس)، يجب مراعاة مصالحها (أي منفعتها أو ضررها)، إلى جانب مصالح أجسادهم وعقولهم. إن تجاهل هذه الاعتبارات أو إغفالها يُعدّ دليلاً على قصور في فهم أسس الأخلاق.

وبالتالي، فإن الأخلاق - علم ما يجوز لنا (نحن الناس) فعله أو ما ينبغي علينا فعله أو عدم فعله - يجب أن تتطور مع الوعي بجميع جوانب الطبيعة البشرية والوجود البشري - ليس فقط العوامل الفسيولوجية (بما في ذلك العوامل

---

[22] فيما يتعلق بالشروط المنطقية المسبقة للخطاب الأخلاقي، انظر كتابي السابق بعنوان "الإرادة والمفاهيم السببية المتحالفة" ، الفصلين 17-18.

الوراثية) والعوامل النفسية (بما في ذلك التأثيرات الأسرية والاجتماعية والثقافية)، ولكن بنفس القدر العوامل الروحية (التصورات والمفاهيم، وممارسات الإرادة، والأحكام القيمية للشخص الفردي داخل الجسد والعقل).

يجب أخذ جميع هذه العوامل المختلفة في الاعتبار وموازنتها. إن رفض الاعتراف بأحد المجالين أو كليهما هو جهل أو غباء أو تشوش فكري أو خداع، وهو موقف غير مشروع علمياً.

لقد تناولنا (في النقاش السابق) بعض القضايا الأكثر وضوحًا؛ وسنركز هنا على بعض القضايا الروحية ذات الصلة. وهنا، نحتاج إلى التأكيد على موقفين، ونزعتين، وميلين للروح، يُعتبران مُضرّين أو مُدمّرين روحيًا. لا تقتصر هذه الانحرافات على المثلية الجنسية، ولكنها ربما تكون أكثر وضوحًا فيها من المعتاد.

يتمثل الجانب الأول في الإفراط في **الشهوانية** ، أي الهوس العقلي بالأحاسيس الجنسية [23]. أما الأثر الروحي لهذا الموقف فهو أنه يُبقي المرء مُرتبطاً بالغرائز الدنيا، حتى عندما لا يكون لها قيمة فسيولوجية أو نفسية واضحة.

إذا لم يكن لدى الرجل أو المرأة شريك جنسي من الجنس الآخر، أو فقد الأمل في إيجاد واحد (بسبب إعاقة ما، أو كبر السن، أو أي سبب آخر)، فمن المنطقي أن يكرس نفسه أو نفسها لمساعٍ روحية. إن إحياء الرغبة والمتعة الجنسية بشكل مصطنع عن طريق الاستمناء، أو غيره من الوسائل المنحرفة كالمثلية الجنسية، لا يخدم أي غرض مفيد.

إنه نوع من التعلق الأحمق بوهم التوجه الأصلي والطبيعي للرغبة، وهو التوجه الفطري المتأصل في غرائزنا لأغراض التكاثر. إنه أشبه بتخيّل المرء أن لديه ذراعًا أو ساقًا بعد بترها. كل ما يفعله هذا هو تفاقم الألم والمعاناة وإدامتها.

في حالة المثلية الجنسية تحديدًا، تتعقد هذه الشهوة أكثر بسبب كون الشريكين من نفس الجنس. وهذا يعني وجود أنواع مختلفة من التفاعلات الجسدية والنفسية بين الرجال أو النساء، وهي تفاعلات غير فطرية (كما أوضحنا سابقًا، مُهيأة

---

[23] لمزيد من التفاصيل حول سيكولوجية الشهوانية، انظر كتابي السابق "التأملات" ، الفصلين 21-22.

للعلاقات بين الجنسين). يواجه المثلي مواقف ضارة مصطنعة. ولا شك أن هذا الوضع الخاطئ يُؤثر سلبًا على المستوى الروحي.

لماذا تُعتبر الشهوانية بلاءً روحياً؟ تكمن في إضفاء قيمة مفرطة على أحاسيس عابرة، والتشبث عبثاً بشيء زائل وغير جوهري كالدخان. لا بد أن يكون هذا النهج مدمراً بطريقة أو بأخرى. وهو سيء بما فيه الكفاية في حالة المغايرين جنسياً، ولكنه يصبح انتحارياً في حالة المثليين، إذ أن وضعهم الوجودي يزداد تعقيداً بسبب غرابة هذا الوضع.[24]

وهذا يقودنا إلى الجانب الثاني: **الانحراف** أو ضلال الروح. هذا المصطلح ليس مجرد إهانة جوفاء، بل سمة مميزة. يشير عمومًا إلى تقدير شيء ما لأنه ينبغي التقليل من شأنه - أي ليس على الرغم من الحكم عليه بأنه يحمل شحنة سلبية بطريقة ما، بل تحديدًا لأنه ممنوع، محظور، سيئ، شرير، خطير، ضار، غير جذاب، قبيح، غريب، شاذ، متناقض، شاذ، قذر، مثير للاشمئزاز، بغيض، قاسٍ، غير قانوني، إجرامي، إلخ. إنه ميل أو تفضيل منحرف لعكس ما يوصي به العقل، بعد التفكير مليًا في المسائل المطروحة.

فيما يتعلق بالرغبة الجنسية تحديدًا، يتجلى هذا الانحراف في الرغبة بأشياء أو أفعال جنسية غير مألوفة بطريقة منحرفة. على سبيل المثال: الميل إلى اللواط أو الاستمتاع بارتداء ملابس تُشبه ملابس الجنس الآخر. يشعر بعض الناس بلامبالاة تامة أو استخفاف تجاه الأشياء أو الأفعال الجنسية المألوفة، ولا ينجذبون إلا إلى الأشياء أو الأشخاص الذين يُحيط بهم جو من الفساد والانحلال. هذا الموقف هو بلا شك تعبير عن نجاسة روحية، ومن شأنه أن يُولّد المزيد منها.[25]

---

24 يكفي الإنسان أن يواجه الصعوبات التي تضعها الطبيعة في طريقه، ومن الحماقة أن يضيف إلى هذه العقبات صعوبات مصطنعة يمكن التغلب عليها بسهولة. والحكمة تقتضي تجنب هذه المشاكل الخارجية تماماً.

25 لنأخذ على سبيل المثال قصة أكل لحوم البشر المذكورة في حاشية سابقة. هذا مثال متطرف بالطبع؛ صحيح أن ليس كل المثليين يأكلون لحوم البشر. لكنه يُظهر مدى غرابة بعض الناس الذين يسمحون لأنفسهم بتطوير رغبات غير طبيعية.

يكمن خطأ التفكير المتأصل في الانحراف في تخيل وجود متعة خفية إضافية أو قيمة أخرى فيما هو محظور أخلاقياً.[26] لذا، يُعدّ الانحراف الجنسي شكلاً متطرفاً من الشهوانية، بحثاً عن إثارة جنسية غير عادية . بالنسبة للمنحرف، لا تكفيه المتع العادية، بل لديه دائماً رغبة جامحة في المزيد، ليس فقط من حيث الكمية، بل أيضاً من حيث الغرابة المتزايدة.

هذه مشكلة وجودية، إذ قد تُؤدي بالشخص إلى مشاكل جسدية (مثل الإيدز وأمراض أخرى)، ومشاكل نفسية (مثل اضطراب الشخصية والهوية، وانعدام الثقة بالنفس)، ومشاكل اجتماعية (مثل الصراعات الاجتماعية والنبذ). لكن هذا الفكر غير النقي يُعدّ مشكلة روحية بالدرجة الأولى، لأنه قائم على الوهم، أي على خطأ جوهري في الفهم. ولذلك، لا بدّ أن يُضلّ المرء عن السلام الداخلي والتوازن والصفاء.

بمجرد أن تتطور لدى المرء هذه الميول ويتبعها، لا حدود لانحداره. قد يبدو الانحدار في البداية تحت السيطرة، لكنه يصبح في النهاية خارجًا عنها. فبعد أن توحدت النفس مرارًا وتكرارًا مع دوافع جسدية أو عقلية عابرة، جعلت ملكاتها المعرفية والإرادية والتقييمية مجرد أدوات في خدمة هذه الدوافع، وأصبحت أقل قدرة على استعادة سلطتها عليها في سبيل القيم العليا.

---

[26] ويتضح هذا الأمر بشكل جيد، على سبيل المثال، في القصة التوراتية لحواء التي أغواها الثعبان لأكل الثمرة المحرمة، من خلال أوصاف دقيقة لمدى "لذتها" (خروج 3: 1-7).

11. النجاسة الروحية

جميع الحجج المطروحة في هذه المقالة موجهة بشكل غير مباشر إلى المثليين الممارسين. من المستبعد جدًا أن يحرك العقل هؤلاء الأشخاص لتغيير سلوكهم. بل من المشكوك فيه جدًا، حتى لو "استقاموا" وسلكوا الطريق القويم، أن "ينجوا" من الهاوية التي حكموا على أنفسهم بها. ربما يكونون قد لوثوا أنفسهم إلى الأبد.

إن الروح طاهرة أزليًا. لا يمكننا القول إنها ملوثة حرفيًا، إذ لا يمكن خلطها بجواهر غير روحية (كالعقل أو المادة)، والجوهر الروحي واحدٌ في كل مكان، وهو نفسه دائمًا.

مع ذلك، يمكننا القول إن الروح مثقلة بشكل لا رجعة فيه بتراكمات سلبية عقلية وجسدية تلتصق بسطحها. لكن ربما يكون الوصف الأدق للنجاسة الروحية هو أن الروح مخدوعة إلى حد كبير بسوء سلوكها في الماضي، لدرجة أن وعيها يصبح مشوشًا، ولا يعود قادرًا على العودة إلى صفاء الذهن وفهمه.

يبدو أن للمثلية الجنسية أثراً سلبياً نهائياً لا رجعة فيه، دون أي أمل في التوبة. لكن هذا لا يعني أن المثليين لا ينبغي لهم محاولة تحسين سلوكهم. فبإمكانهم، من خلال هذا الجهد، أن يأملوا في تحسين حالهم الروحي ولو قليلاً، وأن يتوبوا جزئياً (أو على الأقل، ألا يساء حالهم ويسقطوا أكثر). حتى القليل من التوبة خير من لا شيء.

كلا، هذه المقالة ليست موجهة إلى المثليين الممارسين، بل إلى الشباب العذارى وغيرهم من النفوس البريئة، الذين قد يفكرون، تحت تأثير ثقافة فاسدة متزايدة، في الانخراط في هذا السلوك المنحرف لأي دافع كان. وهي موجهة أيضاً إلى فلاسفة الأخلاق، والزعماء الدينيين، والأطباء، والمعلمين، وصناع الرأي، والمشرعين، لحثهم على التفكير والتصرف بمسؤولية.

كان الناس في الماضي يؤمنون إيمانًا راسخًا بالكتاب المقدس اليهودي، أو بنصوص مماثلة ذات سلطة في التقاليد الدينية الأخرى. وكان يكفي أن تأمر التوراة «لا تضاجع ذكراً مضاجعة امرأة، إنه رجس» (لاويين ١٨: ٢٢) [27]، وقد امتثل معظم اليهود. لم يكن ذلك مجرد خوف من العقاب الإلهي، أو لأن هذا السلوك كان يُعاقب عليه بشدة قانوناً [28]، بل كان نابعاً من حب عميق للكرامة الإنسانية والنزاهة، ولنموذج معين من الإنسانية [29].

---

[27] ومن المحرمات ذات الصلة تحريمُ التخنث، كما ورد في سفر التثنية 22: 5؛ إذ تُصنَّف هذه الممارسات، سواءً من قِبَل الرجال أو النساء، بأنها "رجس"، ربما لأنها تُثير وتُسبب اضطرابًا ذهنيًا فيما يتعلق بمواضيع الاهتمام الجنسي، مما قد يدفع بعض الأشخاص إلى ميول وممارسات مثلية. أما فيما يخص التحول الجنسي (وهو موضوع ساخن في الوقت الحاضر، حيث تبدو جراحة تغيير الجنس سهلة وشائعة)، فيبدو أنه محرم في اليهودية (والتقاليد المشابهة)، وذلك أساسًا لأنه (في الحالات العادية) يُعد تشويهًا طوعيًا للقدرات الإنجابية الطبيعية. إلى هذا السبب البيولوجي، يمكننا أن نضيف أن الأنشطة الجنسية للمتحولين جنسياً (بإرادتهم) إما أن تكون مثلية الجنس فعلياً (لأن التغيرات التشريحية سطحية ولا تؤثر على التركيب الجيني للأفراد، بحيث يظل "الذكر السابق" ذكراً، وينطبق الشيء نفسه على الإناث) أو أن تكون متحولة جنسياً فعلياً (بحيث إذا مارس "الرجل السابق" الجنس مع امرأة، أو العكس، فإن ذلك لا يعتبر مثلية جنسية، بل "ارتداء ملابس" ليس فقط بملابس خاطئة ولكن حتى بأجزاء جسم مزيفة).

[28] وجاء في الكتاب المقدس أيضاً: «وإذا اضطجع رجل مع ذكر مضاجعة امرأة، فقد فعلا كلاهما رجساً. يُقتلان قتلاً، دمهما عليهما» (لاويين ٢٠: ١٣). كانت جريمة اللواط تُؤخذ على محمل الجد، حتى أن عقوبة الإعدام كانت مُقررة لها.

[29] إن كان ثمة ما يُقنعني في أي كتاب مقدس بأنه موحى به من الله، وأنه ينبع من أعمق ينابيع الحق والخير في الروح الإنسانية ، فهو تضمينه قوانين تحريم الفجور. بالطبع، ليس للتقاليد وحدها دليل قاطع، وكذلك الحداثة. يمكننا القول، من منظور طبيعي، إن أسلافنا قد تعلموا دروسًا معينة من الحياة عبر تجارب مريرة، ونقلوها إلينا في صورة تعاليم دينية أو روحية أو حكمة. هذه التعاليم لا تفرض علينا حقائق مستحيلة، بل تُذكّرنا بما نعرفه بالفطرة في أعماقنا.

لا يزال بعض الناس حتى اليوم يتمتعون برؤية واضحة لما يعنيه أن يكون المرء إنسانًا. هؤلاء لا يحتاجون إلى إقناع. هذه المقالة ليست موجهة إليهم، بل إلى أولئك الذين فقدوا بوصلتهم. إن لم يكن لديهم إيمان بالتقاليد الدينية، فربما تقنعهم بعض الحجج المنطقية. وإن كانوا يفكرون في ممارسة المثلية الجنسية، فربما تساعدهم هذه الحجج على كبح جماح نزعتهم. وإن كانوا قد مارسوا المثلية الجنسية بالفعل، فربما تجعلهم هذه الحجج يتوقفون عنها.

سيواصل البعض، بلا شك، طريقهم بعناد، بل وسيؤكدون "حقهم" فيه بتعجرف. هذه هي مشكلتهم؛ سيُعانون في نهاية المطاف من عواقب اختيارهم عاجلاً أم آجلاً. عنادهم، وقاحتهم، وقلة حياءهم، وجرأتهم، وعدم حياءهم، ستُضلهم لا محالة. لا يشعرون بالخوف أو الندم الآن، ولكن في يوم من الأيام، "ستُصدر أسنانهم صريراً وستصر ألسنتهم". انتظروا لتروا ما سيفكرون فيه ويشعرون به عند موتهم.

إن الطبيعة البشرية تجعلنا جميعًا قادرين على بلوغ أسمى درجات الفضيلة والروحانية، أو على الانحدار إلى أقصى درجات الانحطاط والرذيلة. هذا هو معنى حرية الإرادة، وقوة الاختيار. وهذا يعني أن كل سلوك بشري ممكن وارد في كل فرد. لا حرج في امتلاك ميل فطري للرذيلة أو الشر، فالمهم أخلاقيًا هو ما إذا كان هذا الميل سيتحقق أم لا. بل إن احترام الفاضلين والأخيار يكمن في امتلاكهم الميل المعاكس، واختيارهم هذا المسار الصعب.

لحسن حظ البشرية، يوجد وسيظل على الأرجح أناس طيبون وكريمون، يعرفون شرف الإنسانية. ربما يكون التوزيع الإحصائي للخير والشر في العالم على شكل منحنى الجرس التقليدي، وإن كان انتشاره قد يختلف. لا ينبغي أن ننخدع، بشيوع الأفعال البشعة أو الشريرة (في حقبة تاريخية معينة، وفي مجتمع معين)، فنظن أن الطبيعة البشرية هكذا بطبيعتها. فهذا ليس إلا ذريعة أو حجة للانضمام إلى صفوف من يفتقرون إلى الكرامة.

للأسف، البشر قادرون على انحطاطٍ عظيم. فالأشخاص الذين يستسلمون باستمرار لنزواتهم الجنسية العابرة، يُصابون بالجنون في نهاية المطاف، ويرغبون في ممارسة الجنس مع أي شيء يصادفونه. قد يرغب الرجل في اختراق أي شيء تقريبًا، وقد ترغب المرأة في أن يخترقها أي شيء تقريبًا. وقد

يفقدون كل إحساس بالكرامة أو الأخلاق، ويمارسون الجنس مع جثث الموتى أو الحيوانات، أو حتى مع أشخاص من نفس الجنس.

12. جوهر اللواط

يشير مصطلح "الشهوانية" عادةً إلى الرغبة في المتعة الجنسية أو السعي إليها. ومن أشكالها الشائعة الحصول على المتعة الجنسية من خلال التفكير في متعة الشريك أو تجربتها. وهذا شكل إيجابي وطبيعي نسبيًا من أشكال الشهوانية، فهو تجربة غير مباشرة للمتعة. فبدلًا من مجرد الحصول على المتعة، يحصل عليها المرء من خلال منحها . ولأنها في جوهرها نابعة من الخير، تُعتبر عادةً شكلًا من أشكال "ممارسة الحب".

لكن تجدر الإشارة إلى وجود وجهٍ سلبيٍّ لهذا، ألا وهو الاستمتاع الجنسي بالألم الذي يتعرض له الشريك. في هذه الحالة، يستمد المرء لذته من إلحاق الألم، وهذا ما يُسمى **السادية** . ولأنها تنطوي على خبثٍ جوهري، يجب اعتبارها شكلاً من أشكال الكراهية؛ فهي غير طبيعية بيولوجيًا، إذ ينبع دافعها من تدمير الآخرين. وينطبق هذا حتى في الحالات التي يكون فيها الشريك الذي يعاني من الألم ضحيةً راغبة، أي في حالات **المازوخية** . وهنا، يتجلى بوضوح كره الذات ونزعة تدميرها، وهما سمتان غير صحيتين بشكلٍ جليّ.

يشترك السادي والمازوخي في فكرة منحرفة مفادها أن المتعة تُستمد من الألم، سواء كان ألم الآخر أو ألم المرء نفسه. وإلى جانب هذه القسوة، يشتركان في احتقار الذات وكراهيتها، إلا أن المازوخي يُعبّر عن هذه المشاعر مباشرةً من خلال إيذاء نفسه، بينما يُعبّر السادي عنها بشكل غير مباشر، من خلال إحداثها في ضحية أخرى بدلاً من نفسه.

من هذا المنظور، تجدر الإشارة إلى أن الفعل الجنسي الأكثر ارتباطًا بالمثلية الجنسية لدى الرجال، ألا وهو اللواط، هو في جوهره فعل سادي. وينطبق هذا حتى في الحالات التي يكون فيها الرجل الذي يُمارس معه الجنس الشرجي شريكًا راغبًا ويستمتع بهذا الفعل (السادية والماسوشية). لماذا؟ لأن هذا الفعل مُهينٌ بطبيعته للرجل [30]، أي أنه ينطوي حتمًا على ضرر نفسي وألم فقدان الرجولة وفقدان الثقة بالنفس.

إن الرجل الذي يرغب في إيلاج رجل آخر هو في جوهره سادي، والرجل الذي يرغب في أن يُجامع من قبل رجل آخر هو في جوهره مازوخي. وتتجلى السادية بوضوح في حالات الاعتداء الجنسي المثلي على الأطفال أو اغتصاب الرجال البالغين؛ لكنها تظهر بنفس القدر (وكذلك المازوخية) في حالات الجنس بالتراضي بين البالغين. وفي جميع الأحوال، يُعد هذا السلوك (إذا كان طوعيًا) غير صحي نفسيًا.

يُسيء اللواطي إلى رجولة شريكه (أو ضحيته)، مُظهرًا بذلك كراهيةً لتلك الرجولة، وبالتالي (لكونه ذكرًا) كراهيةً لذاته. وبإساءة معاملته لشريكه الجنسي، يكشف عن شكوكه وصراعه الداخلي. في المقابل، يُظهر المُتلقي الراغب في اللواط، بسماحه بإذلال طبيعته الذكورية، احتقاره لذاته. علاوةً على ذلك، بسماحه أو تشجيعه لرجل آخر على هذا السلوك، يُلحق الضرر بذلك الآخر.

وبالتالي، فإن كلا المشاركين في اللواط بالتراضي مذنبون بإساءة استخدام جسد شريكهم، وكشف وتفاقم مشاكلهم النفسية الخطيرة. لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار فعل اللواط خيارًا سليمًا نفسيًا. إنه ضار حتمًا لكلا الرجلين المعنيين.

يمكن إصدار أحكام مماثلة بشأن الممارسات الجنسية الأخرى بين الرجال، والممارسات الجنسية بين النساء، بدرجات متفاوتة. فبغض النظر عن عدم حشمتها، تتسم جميع هذه الممارسات بإساءة استخدام متبادلة لجنس الشريكين، مما ينطوي على كراهية متبادلة للآخر وكراهية للذات. ولذلك، فهي جميعها أشكال من السادية والماسوشية، وإن كانت بدرجات متفاوتة أيضاً.

---

30 هذا أمرٌ يدركه كل إنسان لا يزال قادراً على رؤية الحقيقة في داخله. حتى وإن أصبحت عقول بعض الرجال غامضةً لدرجة أنهم لم يعودوا قادرين على إدراك هذه الحقيقة، فهي تبقى حقيقة.

يجدر التنويه في هذا السياق إلى الدوافع الخفية للمثليين الذين ينظمون أو يشاركون في المسيرات العامة. يُلاحظ في هذه المظاهرات: الاستعراضية، والعروض الاستفزازية، وارتداء ملابس الجنس الآخر، وتعبيرات الوجه الموحية. من الواضح أن الهدف الأساسي ليس (كما يُزعم) سياسياً، أو رغبةً في الاعتراف بهم كبشر. بل نرى رغبةً في صدم المشاعر العامة، وعزماً على خفض معايير الناس.

يتبادر إلى الذهن بوضوح أن ما يريده المثليون حقًا هو تلطيخ الآخرين بنجاستهم. إنهم يرغبون في جرّ الآخرين قسرًا إلى رؤيتهم المشوهة للجنس البشري. لا ينبغي السماح لأي شيء بالبقاء نقيًا، غير ملوث برذائلهم. لاحظ، على وجه الخصوص، الجهود التي يبذلها المثليون للتظاهر في شوارع القدس، وغيرها من الأماكن التي يعتبرها الكثيرون مقدسة. إنهم لا يكترثون لقيم الآخرين.[31]

يحتاج المثليون جنسياً إلى التساؤل عن غاية الحياة، فقد فقدوا بوضوح بوصلة حياتهم. هل الحياة البشرية مجرد سعي محموم وراء أحاسيس شاذة، بغض النظر عن عواقب هذا السعي؟ كلا، فالحياة أوسع من ذلك بكثير، إذ تنطوي على مسؤولية شخصية واجتماعية شاملة تجاه التطور الروحي.

عليهم أن يتراجعوا عن أساليبهم الحالية ويسألوا أنفسهم: أي نوع من الكيانات يريدون أن يكونوا هم والآخرون؟ أي نوع من العالم ينشغلون بصنعه على صورتهم ومثالهم، مدفوعين بأحلك نزعاتهم؟ ينغمس الناس في دوامة حياتهم، ويفقدون بوصلة نقائهم الأصلي ومبادئهم. ولا يمكنهم استعادة هذه الفضائل والقيم الفطرية الثمينة إلا ببذل جهد حثيث.[32]

---

31 حتى الله نفسه، في نظرهم، لا بد أن يُجبر على محبتهم كما هم. لا يكفيهم أن يتجاهلوا وجود الله (الموجود في كل مكان بدرجة أو بأخرى) في خلوة بيوتهم؛ بل يريدون أن يتباهوا بنجاستهم أمامه في العلن، وحتى في أقدس الأماكن (حيث يكون حضوره أقوى ما يكون).

32 قد يطلق الناس تعليقات ساخرة رداً على مثل هذه الأسئلة، لكن من المؤكد أنهم يعرفون في أعماقهم ما هو الصواب.

13. ثورة اجتماعية

كما سبق ذكره، شهدت العقود القليلة الماضية تحولاً جذرياً في المواقف الاجتماعية والسياسية تجاه المثلية الجنسية. فما كان يُدان عموماً قبل نحو خمسين عاماً، أصبح يُضفى عليه الشرعية تدريجياً؛ حتى باتت المثلية الجنسية اليوم لا تُتسامح فحسب، بل تُشجع أيضاً.

لقد تم تعديل قوانين، بل ودساتير، معظم الدول الغربية لمنح المثليين كامل الحق في ممارسة ميولهم الجنسية بحرية. وهناك قوانين تجبر أصحاب العمل على توظيف (أو الإبقاء على) المثليين، مهما كان ذلك بغيضاً لحياة الموظفين الآخرين (الذين يُعتبرون جمهوراً مُجبراً).

لقد شرعت العديد من المؤسسات الدينية، بما في ذلك حركة الإصلاح اليهودية والكنيسة الأنجليكانية، في إضفاء الشرعية على اللواط بشكل فعلي، في إنكار مباشر لنصوصها المقدسة، من خلال قبول حاخامات أو قساوسة "مثليين".

وصلنا الآن إلى مرحلة يسعى فيها المدافعون عن حقوق المثليين في الولايات المتحدة إلى حثّ المدارس على تدريس المثلية الجنسية للأطفال. ظاهريًا، يبدو الهدف هو إزالة أي وصمة عار عن المثلية الجنسية، والسماح لمن يميلون إليها بممارسة ما يشاؤون. لكن في الواقع ، يُنتج النظام الاجتماعي أعدادًا متزايدة من المثليين. فالإجراءات المتخذة ظاهريًا "للدفاع عن" المثلية الجنسية تُؤدي إلى انتشارها أكثر مما كان متوقعًا، ما يعني أنها تُساهم في نشرها.

للأسف، حققت جهود الدعاية والقانون التي بذلها أنصار المثلية الجنسية في الجيل أو الجيلين الماضيين نجاحًا كبيرًا. فقد نشأ الكثير من شباب اليوم على الاعتقاد بأن الدفاع عن المثليين عملٌ نبيل. وحتى وإن بقي الكثير منهم مغايرين جنسيًا، فقد ازداد مستوى تسامحهم مع المثلية الجنسية بشكل ملحوظ. وتغيرت الحدود الفاصلة بين اللياقة والفحش تدريجيًا، حتى أصبح من كان يُنظر إليهم سابقًا على أنهم منحرفون أخلاقيًا مقبولين الآن في قطاعات واسعة من الرأي العام والإعلام والمنتديات السياسية.

بدأ التغيير الاجتماعي ببطء، ثم تحوّل مؤخرًا إلى موجة عارمة. ما كان ظاهرة نادرة بات ينتشر بسرعة. في البداية، كانت هناك دعوات للتسامح مع الاختلاف؛ أما الآن، فنشهد وسائل الإعلام تغصّ يوميًا بتذكيرات بالمثلية الجنسية، وكأن هدفها جعلها المعيار الاجتماعي الجديد. تستغلّ الشركات هذه الفرصة المربحة، وبدأت بالترويج للمثلية الجنسية في إعلاناتها، مما يزيد من فساد الشباب.

ما كان يُعتبر خطأً واضحاً طوال معظم تاريخنا، أُعلن فجأةً "حقاً من حقوق الإنسان" من قِبل بعض أصحاب السلطة، ووُضع على هذا النحو في كتب القانون. إن كلمة "حق" المستخدمة هنا تحمل دلالةً ملتبسةً عن قصد؛ فهي تشير ظاهرياً إلى حالة سياسية وقانونية، ولكنها توحي أيضاً بأنها أمر مقبول أخلاقياً، بل وجيد.

سيهز المؤرخون في المستقبل رؤوسهم في دهشة وعدم تصديق، في أعقاب هذه السياسة، عندما تتضح الآثار المدمرة لهذا الوباء الحديث.

لم تحدث هذه التغييرات الاجتماعية الجذرية، بالطبع، فجأةً وبمحض الصدفة، بل تدريجياً ومن خلال المشاركة الفعّالة والمقصودة لعدد كبير من الناس. كانت هذه هي "حركة تحرير المثليين والمثليات".

أولًا، ازداد عدد المثليين جنسيًا بشكل ملحوظ، نتيجةً لحركة التحرر الجنسي التي اجتاحت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات [33]. ثم خرج العديد منهم إلى

[33] ربما حدث هذا من خلال ثقافة الفجور الجنسي غير المنضبط بين الجنسين، والذي مهد الطريق في الوقت المناسب لحفلات الجنس الجماعي (التي غالباً ما تكون ناجمة عن تعاطي المخدرات)، والتي يمكن أن تنشأ خلالها الشهوات الجنسية والاتصالات بين الأشخاص من نفس الجنس، وقد حدث ذلك بالفعل في بعض الأحيان.

الشوارع في مظاهرات حاشدة عُرفت باسم "مسيرات الفخر للمثليين". أثارت هذه المسيرات صدمةً لدى شريحة واسعة من الجمهور، لكنها ساهمت أيضًا في استقطاب العديد من المؤيدين الجدد، إما لممارسة المثلية الجنسية أو على الأقل لدعم قضيتها.

في البداية، طُلب من الناس أن يكونوا لطفاء مع المثليين، وأن يشعروا بالشفقة تجاه معاناتهم، وألا يزيدوا من معاناتهم. ثم طُلب منهم أن يكونوا متسامحين معهم، وأن يتقبلوا حقهم في اتخاذ خيارهم الخاص حتى لو اختلف الآخرون مع هذا الخيار. أما الآن، فيُطلب من الناس فعلياً التزام الصمت – فالمثلية الجنسية تُعتبر مسألة محسومة، لا مجال فيها للشك أو النقاش. لقد ترسخ إيمان وعقيدة جديدان؛ يُحظر معارضة المثلية الجنسية أو حتى جعلها قضية بعد الآن. لقد أصبح أمراً واقعاً ، أمراً مفروغاً منه.

يُعلن صراحةً إغلاق هذا الموضوع، ويُلمّح بقوة إلى أن أي اعتراض قد يُؤدي إلى إجراءات قانونية. وقد طبّق خبراء التضليل الإعلامي مفهوم "الحريات المدنية" على المثلية الجنسية، ليُصوّر أي رأي مخالف على أنه غير قانوني. وتُعتبر حرية التعبير وحرية المعارضة السياسية، التي تُدافع عنها في جميع المجالات الأخرى باعتبارها أساسية للديمقراطية، لاغية وباطلة عند طرح قضية المثلية الجنسية. تحت ستار "الليبرالية"، ظهرت دكتاتورية جديدة.

يتم استنكار التعبيرات اللفظية عن عدم الموافقة على المثليين جنسياً بشدة وقمعها بوحشية من قبل الأشخاص الذين يشغلون مناصب السلطة (كتاب المقالات والسياسيين والمعلمين وما إلى ذلك)، كما لو أن انتقاد مثل هذا السلوك أمر لا يمكن تصوره ببساطة.

في هذا الشأن، وبشكل استثنائي، لا تتسامح ديمقراطياتنا إلا مع القليل من النقاش الأخلاقي أو السياسي، إذ ترسخ نظام شمولي قائم على "الصوابية السياسية". ويُفهم ضمناً أن مجرد التعبير عن الاستنكار لهذه الفئة من الناس يُعدّ إهانة لهم، وانتقاصاً من كرامتهم الإنسانية. لذا، علينا أن نصمت إزاء الإهانة التي يلحقونها بأنفسهم، وبالبشرية جمعاء، بسلوكهم.

تُقارن المسألة بالعنصرية أو معاداة السامية [34]، وكأن فئة جينية معينة من البشر أو مسارًا روحيًا جديدًا مُستهدف. ولا يُؤخذ في الاعتبار أن هذه المقارنة بالمثليين قد تبدو إهانةً لكثير من السود أو اليهود [35]. ويُشار إلى أن هتلر حاول إبادة المثليين، كما حاول إبادة اليهود والغجر، ما يعني ضمناً أن معاييرنا الأخلاقية يجب أن تُحدد من خلال تناقضها مع معايير هتلر [36].

صاغ بعض هذه الحجج ناشطون مثليون جنسيًا، تصادف أنهم (مع الأسف) يهود أو سود. [37]استغل هؤلاء بذكاء اللغة والحجج المستخدمة في الدفاع عن حقوق اليهود والسود، وحوّلوها إلى "حقوق" المثليين. وهكذا، قُدّمت هذه المجموعة الأخيرة للجمهور على أنها مجرد أقلية عرقية أو دينية أخرى. لم يطالبوا إلا بالمعاملة العادلة دون تمييز، وكأن ما يفعلونه معًا لا قيمة له أخلاقيًا واجتماعيًا.

---

34 في اللغة الفرنسية، يُستخدم مصطلحا "رهاب الزنوج" و"رهاب اليهود" بشكل شائع. تجدر الإشارة إلى أنه يُجرى أحيانًا مقارنة مع رهاب الأجانب - أي رفض "الأجانب" - على أساس أن النفور من المثليين ليس إلا تعصبًا نفسيًا تجاه "الاختلاف"؛ وهذا بالطبع محض هراء.

35 ولنتأمل على وجه الخصوص ما إذا كان أي من ضحايا المحرقة سيقدر هذه المقارنة، التي لا تعد مدحاً لهم على الإطلاق.

36 يتضح سخافة هذا التفكير إذا طبقنا المنطق نفسه على فئات سلوكية أخرى. على سبيل المثال، هل يعني إعدام هتلر لبعض القتلة أنه ينبغي لنا من الآن فصاعدًا تقنين القتل؟ من الواضح أن نقيض مزيج هتلر الغريب من الأحكام القيمية لا يمكن اعتباره معيارًا عالميًا.

37 وبدون احترام للذكرى المقدسة لضحايا المحرقة النازية، وغيرها من عمليات الاضطهاد والمذابح المماثلة.

14. المدافعون عن المثلية الجنسية والمروجون لها

يُكمَّم صوت الكثيرين ممن يحاولون الاعتراض على هذه الثورة الأخلاقية والاجتماعية المفروضة بالترهيب أو السخرية، ويُصوَّرون على أنهم رجعيون أو متخلفون عقلياً. ويتعرضون لهجمات شخصية بهدف تحييد انتقاداتهم. ويُلمَّح إلى أن معارضتهم العلنية للمثلية الجنسية قد تكون نابعة من ميول مثلية لا شعورية لديهم، يرغبون في إنكارها على أنفسهم أو إخفائها عن الآخرين.

أما دعاة المثلية الجنسية، فيُفترض أنهم طاهرون جنسيًا، أو على الأقل صادقون. لا يبدو أن أحدًا يشكك في الميول الجنسية أو سلامة العقل أو نزاهة المشرعين الذين يفرضونها على الناس قسرًا. قد يتساءل المرء كيف تم تجنيد هؤلاء السياسيين لهذه القضية الظالمة - لا شك أن بعضهم كان متواطئًا (وهم أنفسهم غير أخلاقيين)، لكن من المؤكد أن الكثير منهم كانوا مرتزقة عديمي الأخلاق (يفعلون أي شيء من أجل الأصوات) أو جبناء أخلاقيًا (يخشون الرفض الشعبي أو السخرية).

كان العديد من المثليين، بطبيعة الحال، من المثقفين الذين شغلوا أو اكتسبوا مناصب مهمة في الإعلام والأوساط الأكاديمية والسياسية وعموم المجتمع. وقد رسّخ هؤلاء نفوذهم بمرور الوقت، ونجحوا في تغيير المجتمع وفقًا لرغباتهم. لم يكن جميع مناصري المثلية الجنسية مثليين ممارسين أو حتى ذوي ميول مثلية، ولكن لا بد أن نسبة كبيرة منهم كانوا كذلك. فالناس لا يسعون عادةً لتحقيق أهداف عامة دون دوافع شخصية خفية.

لقد رأيتُ أستاذاً جامعياً أمريكياً، يُلقي محاضرة في علم النفس بجامعة جنيف، يتلاعب بلا خجل بقاعة محاضرات مليئة بطلاب متحمسين، مستخدماً حقائق وإحصائيات مغلوطة، أو تفسيرات متحيزة للحقائق والإحصائيات، لإقناعهم بطبيعية المثلية الجنسية، أو شيوعها، أو على الأقل انتشارها الواسع. وقرأتُ أيضاً مقالاً صحفياً من نوع "عزيزتي آبي"، حيثُ نصح كاتبُ المقال شاباً يُعاني من مشاعر وأحاسيس لم يستطع فهمها، بأن يصبح مثلياً.

ببطء، ببطء، ومن خلال هذه التدخلات اللفظية الدقيقة من مواقع السلطة، انقلب المجتمع رأساً على عقب (حرفياً).

بعض المدافعين عن المثلية الجنسية هم، بطبيعة الحال، مثليون جنسياً؛ وبعضهم لديه ميول مثلية قد يرغب في إشباعها. بعض المدافعين لا يعلنون عن ميولهم المثلية، أو حتى يخفونها، بينما يعترف بها آخرون صراحةً [38]. من المفهوم أن يرغب هؤلاء في إضفاء الشرعية على سلوكهم أو شهواتهم. كما أن دفاعهم عن المثلية الجنسية يجعلهم أكثر جاذبية بين أقرانهم؛ ومن خلال الترويج لها، يجذبون شركاء محتملين جدد.

لكن ماذا عن المدافعين عن المثلية الجنسية الذين لا يميلون إليها؟ ما هو دافعهم؟ قد لا يكون الدافع الذي يدّعيه المرء، سواء بصدق أو بغير صدق، هو الدافع الحقيقي. هل يسعى هؤلاء إلى تحقيق العدالة بإخلاص، كما يتظاهرون، أم أنهم يحاولون إقامة عالم لا تُستنكر فيه انحرافاتهم الجنسية أو غيرها من الشوائب؟

علاوة على ذلك، ومهما كانت دوافع الشخص المزعومة، فإنّ المهم هو العواقب الحقيقية لأفعاله. هل هؤلاء الأشخاص طيبون كما يتصورون أنفسهم، أم أنهم في الواقع يُلحقون الضرر بلا مبرر بالأشخاص الذين يدّعون الدفاع عنهم؟ لا بدّ من

---

38 سمعتُ مؤخرًا على التلفاز أن ألفريد كينزي، رائد علم الجنس التجريبي في خمسينيات القرن الماضي، كان مثليًا. على حدّ علمي، لم يُذكر هذا الأمر عندما قرأتُ عن أعماله في وسائل الإعلام خلال سبعينيات القرن الماضي. لقد أُخفيت هذه الحقيقة المهمة ببراعة آنذاك، حيثُ صُوِّرَ كباحثٍ موضوعي وعلمي. من بين "نتائجه" ادعاءٌ (أتذكرُه جيدًا) بأن ما بين 15 و20% من سكان الولايات المتحدة قد مرّوا بتجارب مثلية، أي أنهم إما مثليون حصريًا أو مزدوجو الميول الجنسية. من المؤكد أن مصداقية هذه الادعاءات وقدرتها على تغيير المجتمع كانت ستتضاءل كثيرًا لو عُرفت ميول كينزي الشخصية للعامة.

القول إنه لا عدل ولا لطف في تشجيع شخص ما على إلحاق الضرر بنفسه، أو حتى في عدم ردعه عن هذا السلوك.

قد يبدو الأمر ظاهريًا عملًا لطيفًا ومفيدًا، بحيث لا يشعر الشخص الذي يسلك طريقًا مدمرًا لذاته بالذنب، ويمضي نحو مصيره بابتسامة. لكن من الواضح أن من الأفضل والأكثر رأفةً تحذير الشخص المعرض للخطر بشكل عاجل، بل ومساعدته على النجاة منه. لا يمكن اعتبار عدم التدخل أمرًا جيدًا، ولا التدخل أمرًا سيئًا. يجب النظر في الدافع (والأهم من ذلك) العواقب قبل إصدار أي حكم.

تختلف مواقف المغايرين جنسيًا تجاه المثليين. فبعضهم يتقبلهم بسهولة [39]. وإذا كان المثليون من نفس الجنس، فربما يعود السبب إلى أنهم لا ينافسونهم على كسب ودّ أفراد الجنس الآخر. أما إذا كان المثليون من الجنس الآخر، فإن ميولهم الجنسية لا تُعدّ بالضرورة منفّرة لبعض المغايرين جنسيًا؛ بل قد تُعتبر عامل جذب أو تحديًا إضافيًا.

يجد بعض المغايرين جنسيًا المثليين غير محتملين، ربما لأنهم لا يرغبون في الانجرار إلى عالمهم البغيض أو الكئيب. يُطلق على هؤلاء (من قِبل مؤيدي المثلية الجنسية) لقب "كارهي المثلية". يهدف هذا الوصف إلى الإيحاء بأن معارضة المثلية الجنسية أمرٌ مريض، قائم على خوف أو كراهية غير منطقية، ومُستنكر. يُصوَّر الأمر على أنه مجرد رد فعل عاطفي، وكأن المعارضة العقلانية غير واردة. قد يلجأ بعض كارهي المثلية إلى الإساءة اللفظية أو القمع العنيف [40]، لكن معظمهم ينتقدون بطريقة أكثر تحضرًا.

إذا كان لا بد من استخدام هذا المصطلح المُحمّل بالمعاني السلبية لوصف جميع معارضي المثلية الجنسية، فينبغي تسمية جميع مؤيديها بـ"مُحبي المثلية". لا ينبغي لكارهي المثلية أن يسمحوا لمُحبي المثلية بأن يُشعروهم بالخجل من رفضهم للمثلية؛ فهو موقف سليم، بل ويحق لهم أن يفخروا به. قد يتهم مُحبو المثلية كارهي المثلية بالتحيز واللاإنسانية، لكنهم (مُحبو المثلية) ليسوا قدوة

---

39 بدرجات متفاوتة: أحياناً بلمسة من الازدراء؛ وأحياناً بابتسامة مرحة؛ وأحياناً بودّية مهتمة.

40 وغني عن القول، إن هذا السلوك غير الحضاري ليس ما يتم الترويج له هنا.

أخلاقية مُشرقة ولا مرشدين روحيين نقيين. إن فظاظة أرواحهم تجعلهم يُحبون الشر ويكرهون الخير؛ فهم ليسوا سوى مُدافعين عن الممارسات غير الأخلاقية.

15. بعض المسائل القانونية

من وجهة نظر فلسفة القانون، يُعدّ الحق في ممارسة المثلية الجنسية موضع شك كبير. من الممكن تصور وجود حق للبالغين المتراضين في التصرف كما يحلو لهم في الخفاء؛ وبالتأكيد، يمكن المطالبة بهذا الحق للمغايرين جنسياً.

لكن تذكر القاعدة العامة التي تنص على أن حقوق الفرد أو الجماعة تنتهي حيث تبدأ حقوق الآخرين . وبالتأكيد، في حالة المثليين، يمكن الاستشهاد بالعديد من المخاطر التي تهدد المجتمع لتقييد حقوقهم المحتملة أو استبعادها [41].

في العقود الأخيرة، أُعلنت العديد من الأنشطة التي كانت تُعتبر تقليدياً غير أخلاقية قانونية في الدول الغربية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك:

- وقد كانت بعض القوانين مواتية للشركات، مما سمح لها بتشغيل صناعات معروفة بأنها ملوثة، أو أنها تضر بصحة ورفاهية العديد من المواطنين.
- في أمريكا الشمالية، وإن كان الأمر أقل بكثير في أوروبا، سُمح باستخدام "الكائنات المعدلة وراثيًا" (GMO) دون إجراء أي بحث أو نقاش تقريبًا

[41] على سبيل المثال، قد يبدو التحول الجنسي الإرادي للوهلة الأولى خيارًا شخصيًا لا يترتب عليه أي تبعات اجتماعية. مع ذلك، ومع انتشار عمليات تغيير الجنس هذه، يزداد شك الرجال في هوية النساء اللاتي يقابلونهن، وهل هن نساء بالفعل أم رجال سابقون؛ وبالمثل، تبدأ النساء بالتشكيك في الجنس الحقيقي للرجال الذين يقابلنهم. قد تبدو هذه حكاية طريفة، لكنها تُشكل تآكلًا إضافيًا للعلاقات بين الجنسين.

بشأن آثارها البيئية والصحية على المدى الطويل، ودون منح المستهلكين أي معلومات أو خيارات في السوبر ماركت.

- لقد أصبح القانون يسمح بالإنتاج الضخم للمواد الإباحية والتجارة بها، مما أدى إلى إفساد أخلاقي لعدد لا يحصى من الأشخاص الذين كانوا سيظلون أكثر نقاءً في سلوكهم الجنسي لولا ذلك.
- أصبح الإجهاض عند الطلب قانونيًا في العديد من البلدان، على الرغم من المقاومة الشرسة من قبل مناصري حق الحياة. والمثير للدهشة هو كيف تُصوّر معظم وسائل الإعلام، في أوروبا على الأقل، مناصري حق المرأة في الاختيار كحماة أخلاقيين (من أجل "حق المرأة في جسدها")، بينما يُصوّر المدافعون عن حق الجنين في الحياة كمتخلفين (ذوي ميول إجرامية، إذ لجأ بعضهم إلى استخدام القوة). ونادرًا ما يُذكر أن ما يُقدّر بمليار عملية إجهاض أُجريت في القرن الماضي، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، في جميع أنحاء العالم![42]

يمكن تقديم أمثلة أخرى كثيرة على الفجوة بين القانون والأخلاق. ومن الأمثلة الصادمة بشكل خاص تقنين المثلية الجنسية في السنوات القليلة الماضية فقط.

لطالما وُجد المثليون بأعداد قليلة نسبيًا عبر التاريخ، رغم أنهم كانوا يُنظر إليهم بازدراء في الغالب، بل ويُعاقبون قانونيًا في كثير من الأحيان. وفجأة، بدءًا من الولايات المتحدة الأمريكية، نجح هؤلاء في تغيير القانون لصالحهم في معظم الدول الغربية. وقد حظوا بتعاطف بعض وسائل الإعلام، وأصبحوا رائجين. وانجرف العديد من الشباب، الذين يخلطون بين الشرعية والجواز الأخلاقي، إلى انحرافات ما كانوا ليتخيلوها أبدًا لو وُلدوا قبل بضع سنوات.

في البداية، ادعى المثليون أن ممارساتهم شأن خاص بالبالغين المتراضين (وكأنهم يقولون: "دعك من شأن الآخرين"). ثم طالبوا بحقهم في إظهار سلوكيات استفزازية في الأماكن العامة، بغض النظر عن مشاعر الآخرين (مما

---

[42] قارن هذا الرقم (رقم صحيح) بعدد ضحايا الحرب خلال الفترة نفسها. انظر www.johnstonsarchive.net/policy/alboration/wrjp338sd.html

ساهم، بالمناسبة، في نشر "قيمهم" بين عامة الناس، بمن فيهم الأطفال، مما أدى إلى انخفاض المعايير العامة وزيادة أعدادهم). ثم ادعوا الشرعية والاحترام.

يطالبون الآن بحق الزواج (الذي ينطوي على مزايا ضريبية، أي إعانات حكومية). كما يطالبون بحق تبني الأطفال (وبذلك ينقلون قيمهم مباشرة إلى بشر آخرين، ليسوا حتى بالغين راشدين).

وهكذا، سعى هؤلاء الناس، خطوةً بخطوة، إلى: التسامح العلني، ثم التبرير والتغاضي، ثم الدعم، ثم الترويج. وفوق كل ذلك، متظاهرين بأنهم أقلية مضطهدة، وضحايا بائسين لكراهية لا مبرر لها، تمكنوا من اختطاف النظام التشريعي والقضائي على أعلى مستوياته، وفي بعض البلدان، جعلوا حتى مجرد المعارضة اللفظية لتقدمهم جريمة دستورية أو انتهاكًا لحقوق الإنسان [43]، لدرجة أن فلاسفة الأخلاق أنفسهم لا يجرؤون على مناقشة هذه القضية دون التساؤل عما إذا كانوا يخاطرون بالسجن أو الغرامات. انتهى الأمر!

مع ذلك، لا بد من التأكيد على أن المثلية الجنسية ليست "حقًا" معفيًا من التدقيق. فليس هناك فعل بشري طوعي يقع خارج نطاق الأخلاق. ولا يوجد في الأخلاق ما يمنع تقييم بعض أنماط السلوك واعتبارها مستهجنة. ويتمثل دور الأخلاق تحديدًا في دراسة مختلف عواقب كل نمط سلوكي مقترح، وتقييمه بموضوعية، أي دون التأثر بالتهديدات أو الضغوط الاجتماعية، مع التركيز فقط على الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

على الصعيد المادي، يمكننا على سبيل المثال الإشارة إلى الدور الواقعي والتاريخي الذي لعبه المثليون (وخاصةً مزدوجو الميول الجنسية) في انتشار مرض الإيدز خلال سنواته الأولى في الدول الغربية. ولنتأمل إلى أي مدى أثر ذلك على العلاقات بين المغايرين جنسيًا (أغلبية السكان): لم يعد بإمكان الرجال والنساء ممارسة الجنس بحرية تامة دون استخدام الواقي الذكري؛ وعندما كانوا يمارسون الجنس، كان الواقي الذكري الذي يستخدمونه يشكل حاجزًا ماديًا بينهم.

---

43 أظن أنهم يسعون حاليًا إلى الاعتراف بهم وحمايتهم في المواثيق الدولية أيضًا. وهم يدركون جيدًا أنه كلما زادت الحماية القانونية التي يحصلون عليها، كلما ازدادت صعوبة عكس هذا التوجه.

ولنتأمل أيضًا عدد المغايرين جنسيًا الذين أصيبوا بالمرض وتوفوا في نهاية المطاف (الملايين بلا شك)، رغم أنهم لم يمارسوا أي سلوكيات مثلية.[44]

على الصعيد الروحي، يبدو أن التقاليد البشرية الرئيسية تتفق جميعها على أنه لا يجوز للإنسان أن يسمح لمثل هذه النزعات الدنيئة وغير الطاهرة بالنمو والانتشار. وبالتأكيد، تعتبر التقاليد اليهودية والمسيحية والإسلامية هذا السلوك غير لائق وضارًا ومحرمًا [45]. أما التقاليد الشرقية، فلا تهاجم هذه الممارسات بشكل مباشر (على حد علمي - فلم أرَ ذكرًا لها قط)، ولكنها تستنكرها ضمن سياق أوسع يتعلق بكبح الشهوة الجنسية، وأظن أنها تتفق مع هذا الرأي أيضًا نظرًا لأعرافها الاجتماعية وأحكامها القانونية.

أما فيما يتعلق بالأفراد المنخرطين في مثل هذه الممارسات: فإن المسألة ليست بيولوجية فحسب، بل هي مسألة مادية تتعلق بواجب التكاثر؛ المسألة روحية بشكل خاص، وقد رأينا بعض الأسباب لذلك في هذه المقالة.

إذا شعر هؤلاء الرجال أو النساء برغبات أو دوافع معينة في أعضائهم التناسلية أو في أجزاء أخرى من أجسادهم أو عقولهم، فإن ذلك لا يبرر اتباع هذه المشاعر. فهم بالتأكيد ليسوا مجبرين على ذلك - إنهم بشر، ولهم حرية الإرادة، وهم مسؤولون عن أفعالهم.

لا يمكنهم بالتأكيد بلوغ أي "خلاص" أو "تحرر" روحي إذا سمحوا لأنفسهم بالانجراف وراء هذه الدوافع، كما يفعلون. وبالطبع، كلما استسلموا لنزواتهم ورغباتهم، كلما ازدادوا عبودية لها وتأثروا بها سلبًا.

---

44 أتعجب من المعلقين الذين يفضلون تجاهل هؤلاء الضحايا "العرضيين" للمثلية الجنسية، حتى يظهروا بمظهر "المتسامحين" و"اللطيفين" مع الجناة؛ فهم بالتأكيد يشاركون في الذنب الأخلاقي.

45 إن حقيقة أن المزيد والمزيد من رجال الدين قد تعرضوا في الآونة الأخيرة للتلاعب أو الترهيب للدعوة إلى المثلية الجنسية أو السماح بها لا يغير من القصد العقائدي الواضح للكتب المقدسة.

16. دعوة للتعافي

إذا سلمنا بأن مجرد الرغبة التي يعبر عنها المثليون دليل على حاجة وحق حقيقيين ، فإن الأخلاق والقانون يتلاشيان. فحينها، يمكن لأي فئة أخرى من الأفراد أو الجماعات أن تظهر وتقدم ميولًا شخصية كمبررات - وهذا ما يحدث بالفعل!

على سبيل المثال، بدأ المتحرشون بالأطفال ("لماذا، حتى القرود تفعل ذلك!") ومحبو الحيوانات ("الحيوانات أبناء عمومتنا!") في طرح ادعاءاتهم الخاصة (ومن المثير للقلق، وفقًا للتقارير الإخبارية، أن بعضهم يعملون في المجال القانوني وغيره من المهن المهمة). في الوقت الراهن، يتم قمعهم من قبل السلطات والإعلام والرأي العام؛ ولكن إذا تضاعف عددهم بشكل كافٍ، فمن يدري ما سيحدث؟

وبمجرد تقنين أمر ما، يُضفى عليه طابع "أخلاقي"، فيصبح بالإمكان تعليمه وتشجيعه بحرية. ويُعتبر أي محاولة لمنع المزيد من التوسع تمييزية. ويبدو أن قلة من الناس يملكون الثقة بالنفس والشجاعة الأخلاقية لمقاومة مثل هذه التطورات؛ لذا، في نهاية المطاف، إذا لم يتفاعل أحد، فمن المرجح أن يُرفض القانون برمته باعتباره فرضًا تعسفيًا، وأن تُطلق العنان للنزعة الشهوانية.

إنّ الاتجاه الاجتماعي الحالي نحو تزايد المثلية الجنسية قد أصبح ممكناً بفضل تسامح "الأغلبية الصامتة". ولعكس هذا الاتجاه، من الضروري أن يُعبّر من

يرفضون المثلية الجنسية عن انتقادهم لها، بكلّ طريقة حضارية وفي كلّ فرصة مناسبة، علناً ودون خوف من اللوم.

حتى في النظام غير الديمقراطي، يكون الشعب مسؤولاً في نهاية المطاف عن أفعال حكامه، بافتراض أنه يستطيع بشجاعة إزاحتهم؛ والأكثر من ذلك، في الديمقراطية، نكون جميعاً مذنبين بنقاط ضعف قادتنا إذا لم نتحدث وننتقدهم.

بدلاً من اللجوء إلى التهدئة والتسوية، يجب علينا أن نطالب، باسم الأخلاق الحميدة ولصالح الأجيال القادمة، بإلغاء تجريم المثلية الجنسية تدريجياً ثم إعادة تجريمها . إن الهدف من هذا الاستعادة القانونية ليس اضطهاد المثليين الحاليين، بل منع انتشار المثلية الجنسية.

ينبغي، في المرحلة الأولى على الأقل، منع المثليين قانونيًا ودستوريًا من تبني الأطفال. فمن غير المعقول تسليم أيتام أبرياء قانونيًا إلى منحرفين جنسيًا، قد يسيئون معاملتهم، وقد يفسدونهم روحيًا في كل الأحوال.

ثانيًا، يجب حظر زواج المثليين في جميع الأنظمة القضائية. إن السماح به يعني ضمنيًا أن المجتمع بشكل عام يبارك هذه الزيجات ويشارك فيها؛ علاوة على ذلك، فإن منح المثليين الوضع القانوني للأزواج المتزوجين أو ما شابه ذلك يُعد تمويلًا من المجتمع للأنشطة المثلية.

ثالثًا، يجب حظر جميع المظاهر العلنية، والمواد الإباحية، والترويج للمثلية الجنسية. إذا رغب البالغون بالتراضي في ممارسة هذا النوع من الجنسانية، فعليهم على الأقل القيام بذلك في الخفاء، وعدم التباهي بانحرافهم أمام العامة (مباشرةً أو عبر أي وسيلة أو منتدى)، وخاصةً أمام الأطفال.

لكن في نهاية المطاف، يجب تجريم المثلية الجنسية من حيث المبدأ. فالمجتمع الذي يتسامح مع هذا الفساد، فضلاً عن تشجيعه، لا يمكنه أن يتوقع البقاء طويلاً [46]. وإذا كان ثمة درس يُستفاد من التساهل الذي ساد العقود القليلة الماضية، فهو أن الناس باتوا يعتقدون أن ما هو "قانوني" هو "أخلاقي". فهم يفسرون التسامح في الممارسة على أنه موافقة من حيث المبدأ.

46 لنأخذ روما القديمة وغيرها من الأمثلة التاريخية بعين الاعتبار.

نظرياً، قد يكون فعل ما غير أخلاقي ولكنه قانوني. لا يمكننا أن نتوقع من القانون أن يفرض كل (أو حتى معظم) الأخلاق، فهذا سيؤدي إلى الشمولية. يكمن معنى الأخلاق وسلطتها الأخلاقية تحديداً في حرية اختيار الناس اتباعها أو عدم اتباعها. لكن عملياً، يخلط الكثيرون (الجهلة) بين الجواز القانوني والجواز الأخلاقي، ويجب مراعاة هذه الملاحظة عند صياغة السياسات الاجتماعية والقوانين اللازمة لتطبيقها.

إعلانُ أمرٍ ما غيرَ قانوني يعنيَ جَدولَه العَوقَبَ عليه بطريقةٍ ما. فلو كان انتهاكُ الحظرِ المُقترحِ بلا عواقبَ مادية، لما طُبِّقَ القانون. والهدفُ من التهديدِ بنوعٍ من العقابِ ليسَ الانتقامَ بقدرِ ما هو الردعُ. على الأقل، سيُفكِّرُ بعضُ الناسِ ملياً قبلَ الانخراطِ في المثليةِ الجنسية. لا حاجةَ إلى "حملةِ اضطهادٍ"، ولكن ثمةَ حاجةٌ إلى إظهارِ عزمٍ راسخٍ من المجتمعِ على وقفِ هذه الممارسات.

لذا، فإن ما يُنادى به هنا ليس أقل من انقلاب جذري على التوجهات الثقافية والقانونية المؤيدة للمثلية الجنسية التي سادت العقود القليلة الماضية. يجب على المجتمع أن يتساءل عن مصيره إذا استمر في الاستسلام أمام الاعتداءات الجنسية الحالية. يجب على الجمهور أن يتصرف بمسؤولية، وأن يستعيد بعزمٍ رباطة جأشه وقوته الجماعية المفقودة. هناك ما يبرر التمسك بالموقف.

يتحمل المجتمع المسؤولية الأخلاقية عن مساراته. وعندما نتأمل في أثر تقنين المثلية الجنسية، ولا سيما انتشارها بين أناسٍ ما كانوا ليفكروا بها لولا ذلك، يتضح جلياً أننا نواجه خللاً روحياً كارثياً من جانب المجتمع ككل، وتخلياً إجرامياً عن المسؤولية الأخلاقية من جانب عدد كبير من قادته الثقافيين والسياسيين، ومشرعيه، وقضاته.

بدلاً من حماية الأبرياء، يشجعون على المزيد من الفساد. من الواضح أن هذه الكلمات ليست دعوة للقمع العنيف، بل هي دعوة للتفكير العقلاني في السبل والوسائل القانونية لمنع المزيد من التفكك الروحي والاجتماعي. يمكن سنّ قوانين وتعديلات تحظر بعض الممارسات وتمنعها؛ ولا يوجد ما هو غير أخلاقي في مثل هذه التدابير التشريعية.

إن السعي الحثيث نحو إصلاحات اجتماعية وقانونية هو ممارسة لحقنا وواجبنا الديمقراطي في تحديد ملامح المجتمع . قد يتعرض البعض للعقاب القانوني، بموجب بعض القوانين الحالية، بسبب هذا النشاط؛ ولكن تذكر أنه في أي نظام ديمقراطي، لا يُعدّ الدعوة إلى تغييرات في القانون والعمل على تحقيقها أمرًا غير قانوني.

الملحق

17. يجب على الحاخامات منع المثليين من ممارسة الشعائر اليهودية

هذا نداء إلى السلطات الدينية اليهودية (الأرثوذكسية أو التقليدية على الأقل) لاتخاذ إجراءات أكثر حسمًا ضد انتشار المثلية الجنسية في هذا العصر.

ينبغي على الحاخامات فرض **حظر** (حرمة، نبذ، لعنة) على المثليين [47]، بل وحتى على مؤيدي المثلية الجنسية، لوقف تفشي هذه الآفة الاجتماعية المتنامية. وإذا لزم الأمر، ينبغي على الحاخامات إصدار فتوى (حكم تصحيحي) بهذا الشأن.

يتبنى الناشطون المثليون المعاصرون مشروعًا مجتمعيًا، يُطلق عليه اسم "المجتمع المثلي". في هذا المجتمع، سيتبادل المثليون القبلات علنًا ويتزوجون؛ وسيتبنون الأطفال ويربونهم، وربما ينجبون يومًا ما أطفالًا معدلين وراثيًا؛ وستجبر الدولة أصحاب العمل والموظفين على قبولهم بل وتكريمهم؛ وسيتم

---

47 يشير هذا المصطلح إلى جميع الأشخاص الذين يمارسون الجنس مع شركاء من نفس الجنس. باستثناء الخنثى والأشخاص الذين لا يتطابق نمطهم الجيني مع نمطهم الظاهري (يُقدر عددهم بنحو 50-100 فرد لكل مليون نسمة)، والذين يجب دراسة كل حالة على حدة تحقيقًا للإنصاف؛ وفي هذه الحالات، يجب أيضًا فحص وضع شركائهم الجنسيين بشكل خاص.

شرح المثلية الجنسية بل والإشادة بها في المدارس منذ الصغر؛ وسيتم عرض المثليين علنًا وتصويرهم بشكل جذاب في وسائل الإعلام؛ وهكذا دواليك.[48]

هذا الوضع الصادم موجود بالفعل بدرجات متفاوتة في العديد من الدول الغربية اليوم، بما في ذلك إسرائيل.

إذا اقتصرنا على التوراة فقط، سيبدو المثلية الجنسية (مع أنها تُصنَّف رجساً ويُعاقب عليها مبدئياً بالموت [لاويين ٢٠: ١٣]) وكأنها خطيئة شخصية سيُحاسب عليها كل فرد أمام الله. في الوقت الراهن، يتعامل معظم الحاخامات مع الأمر على هذا النحو، دون التفكير ملياً في تبعات هذا الموقف المحدود.

لكنّ الانتشار المتزايد لهذا الانحراف بين السكان، وخطر انتشاره بين المزيد من الناس نتيجةً لضراوة الدعاية والنشاط المؤيد له، يجعلان منه مشكلة جماعية ذات أبعاد لم تكن متخيلة في الأجيال السابقة، بل مرضاً اجتماعياً. قد لا يُمثّل كل مثليّ الجنس، على انفراد، أيّ أهمية تُذكر لأحد سوى نفسه؛ ولكن عندما يزداد عددهم بشكلٍ كافٍ، يُصبحون خطراً اجتماعياً جسيماً.

لا يقتصر ارتكاب هذه الخطيئة الاجتماعية الكبرى على المثليين أنفسهم، بل يشمل أيضاً جميع القادة الروحيين، والمعلمين، والصحفيين، والسياسيين، والقضاة، ورجال الشرطة، والفنانين، وغيرهم ممن يدعمون المثلية الجنسية أو يدافعون عنها بشكل أو بآخر، أو حتى من يمتنعون عن إدانتها ومعارضتها. إن التسامح مع الشر أو الدعوة إليه هو انحلال أخلاقي متنكر في ثوب الأخلاق.

من السخف والجبن في هذا السياق الادعاء (كما يفعل البعض) بأن "الخطيئة" (المثلية الجنسية) مكروهة، لا "الخطاة" (المثليين ومحبي المثلية). في صلاة "عميدة" ، تنتهي بركة "لامالخينيم " بإدانة واضحة للخطاة، لا للخطيئة نفسها بشكل مجرد. الحياة اختبار، وللأفعال السيئة ثمن. إن "الصوابية السياسية"

---

48 ربما يكون هذا المشروع المجتمعي جزءًا من مشروع أوسع، لنسميه "المجتمع الجنسي". في هذا المجتمع، ستكون هناك، كما لو كان، حفلة جنسية جماعية دائمة. ستكون العلاقات الجنسية هي الشكل الرئيسي للتفاعل بين الرجال والنساء، وبين الرجال أنفسهم، وبين النساء أنفسهن، وبين البالغين والأطفال، وحتى بين البشر والحيوانات. النموذج لهذا "المثال" الاجتماعي هو الفيلم الإباحي، حيث يمارس الناس العادة السرية أو الجنس باستمرار مع شخص ما أو شيء ما.

المعاصرة ليست فضيلة في اليهودية المعيارية، بل هي انتهاك لا يُغتفر لواجب الحق والعدل.

ينبغي فضح وإدانة "الحاخامات" الإصلاحيين والمحافظين الذين يمارسون المثلية الجنسية أو يدعمونها أو حتى يسمحون بها، باعتبارهم زنادقة متطرفين وخطيرين. ستفقد اليهودية المعيارية سلطتها الأخلاقية إذا التزمت الصمت والسلبية أمام هذا الهجوم الأخير على الأخلاق اليهودية والإنسانية. من الأفضل استبعاد هؤلاء الأشرار بدلاً من ضمهم؛ من الأفضل أن نكون قلة نقية من أن نكون كثرًا مدنسين.

ينبغي على الأديان الأخرى أن تحذو حذوها، وأن تستبعد وتدين بشدة كل من يمارس المثلية الجنسية طواعيةً أو يميل إليها. لا ينبغي السماح لهؤلاء الأشخاص بالاعتقاد بأنهم سيفلتون من العقاب على جرائمهم ضد الإنسانية. بهذه الطريقة فقط يمكن إيقاف هذا الجنون المتنامي عند حده.

يجب على الحاخامات الأرثوذكس أن يدركوا النوايا الإجرامية روحياً واجتماعياً للمثليين ومحبي المثلية، وأن يتصدوا لها بجدية. فقد كان رد فعلهم حتى الآن متساهلاً للغاية، غير متأكدين من كيفية التعامل مع الهجمة الحالية على القيم التقليدية. وبسبب سذاجتهم السياسية، فقد أخفقوا في أداء واجبهم القيادي في الدفاع عن الأخلاق العامة.

يبدو أن المدافعين عن المثلية الجنسية قد نجحوا في إقناع بعض الحاخامات السذج بأن السلوك المثلي قد يكون مرضًا عقليًا أو دافعًا جينيًا، وبالتالي ينبغي الشفقة على المثليين ومساعدتهم بدلًا من رفضهم ونبذهم. مع ذلك، فإن مزاعم المرض العقلي أو الاختلاف الجسدي لا أساس علمي لها. وعلى أي حال، يفضل المثليون اليوم أن يُعتبروا "طبيعيين" بدلًا من أن يُبرر لهم (وبالتالي يُهانوا) بوصفهم غير طبيعيين أو دون المستوى الطبيعي.

علاوة على ذلك، توضح التوراة أن المثلية الجنسية تعدٌّ اختياري؛ وإلا لما فرضت أشد العقوبات عليها، بشكل عام ودون قيد أو شرط. إنه سلوك غير أخلاقي يتحمل مرتكبوه المسؤولية الشخصية عنه. ليس لهم ذنب ولا ذنب سوى أنفسهم.

كانت عقوبة الإعدام في التوراة للمثلية الجنسية تخص الذكور فقط، وفقًا للشريعة اليهودية (الهالاخاه). لست متأكدًا مما إذا كان هذا الحكم يُنفذ من قِبل الله أو من قِبل المحاكم الحاخامية. على أي حال، لا يهدف هذا الاستئناف إلى الدعوة لإعادة العمل بمثل هذه الإعدامات، إن وُجدت في التاريخ. لا يملك الحاخامات مثل هذه الصلاحيات اليوم، لا في إسرائيل ولا في غيرها، ولا يهمني هذا الأمر.

المغزى هنا هو أننا نستطيع استخلاص العبرة من قسوة عقوبة التوراة. فالموت طردٌ أبديٌّ من هذه الدنيا؛ وبدلاً من ذلك، يمكننا على الأقل طرد اليهود الذين يرتكبون هذه المخالفات من المجتمع اليهودي. هذه الأخيرة عقوبةٌ أخف، لكنها أفضل ما يمكن فعله. علاوة على ذلك، يمكن تطبيق النبذ الاجتماعي باستمرار على المثليين من النساء والرجال على حد سواء، وعلى مناصري المثلية الجنسية من غير المثليين.

في عالمنا المعاصر، تُعدّ المساواة بين الرجل والمرأة أمراً بالغ الأهمية؛ فالناس لا يعتبرون التمييز بينهما عادلاً. تجدر الإشارة إلى أن الحاخامات يعتبرون المثلية الجنسية بين النساء أيضاً أمراً غير لائق، وإن كان بدرجة أقل [49]. ومع ذلك، فإن الحظر المقترح هنا ليس عقاباً على ذنوب مماثلة، بل هو إجراء سياسي يهدف إلى منع انتشارها في المجتمع، وممارسة للنظافة الاجتماعية [50].

لا تبرر التوراة استجابةً متساهلةً نسبياً لهذه الخطيئة؛ فهي لا تنص، على سبيل المثال، على أي طقوس تطهير أو ذبائح في الهيكل تتعلق بها. ولن يمحو الندم مثل هذه الذنوب الماضية؛ فكل ما يمكن أن تفعله التوبة هنا هو العزم على عدم تكرارها في الحاضر أو المستقبل.

---

49 في مقالتي "لا لسدوم" ، أقر أيضاً (على أسس أكثر طبيعية) بأن الأفعال المثلية بين الإناث أقل لا أخلاقية إلى حد ما من اللواط بين الذكور.

50 بحسب أحد التقديرات (انظر Jpost.com، 3 يناير 2008)، يوجد حوالي 18 ألف زوج من نفس الجنس في إسرائيل، أي ما يعادل 36 ألف شخص! لنفترض أن العدد نفسه تقريبًا من المثليين غير المرتبطين بأزواج، وأن نسبة مماثلة من ذوي الأصول اليهودية من المثليين خارج إسرائيل (خاصة في الولايات المتحدة، على ما أظن). عندها يمكننا أن نخمن أن العدد الإجمالي في العالم يبلغ حوالي 100 ألف فرد. هذا وباء، كارثة حقيقية للشعب اليهودي. يهدف الحظر إلى استبعاد الأفراد غير المناسبين من المجتمع اليهودي، أو عزل المرضى من القطيع، قبل أن ينقلوا العدوى إلى المزيد من الأفراد. هذه هي الطريقة الوقائية المتبعة في الزراعة وتربية الماشية والطب.

لذا، لا ينبغي للحاخامات أن يساوروا شكاً في ملاءمة وعدالة موقف حازم لا هوادة فيه ضد المثلية الجنسية. أما الرد الضعيف، تحت ذريعة "العمل الإنساني"، فلن يُجدي نفعاً، بل سيُشوه سمعة اليهودية ومصداقية الحاخامات، إذ سيبدو وكأنه يُبرر هذا السلوك.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحظر ليس غير إنساني وفقًا للمعايير الحديثة. فهو لا يعني أن الأشخاص المعنيين ليسوا بشرًا، بل يحرمهم فقط من حق تسمية أنفسهم يهودًا، ومن التمتع بالامتيازات التي ينطوي عليها هذا التصنيف. وهو ليس تمييزيًا بشكل عام، بل يعبر فقط عن حق أي جماعة دينية في اختيار أتباعها الروحيين.

إذا حاولتَ إظهار التسامح تجاه المثليين الحقيقيين على أمل إصلاحهم، فلن تُشجّع إلا من يُحتمل أن يصبحوا كذلك. لن يُنقذ الموقف اللطيف و"الليبرالي" في هذا الشأن الكثير من النفوس، بل سيتسبب في ضياع المزيد منها، لأن الناس لن يأخذوا التحريم على محمل الجد. لقد تَدَنَّس كثير من اليهود بالفعل تَبَدُّسًا لا يُمكن إصلاحه، وأصبحوا في حكم الأموات روحيًا. انسَ أمرهم، فهم ضائعون إلى الأبد؛ بل فكّر في أولئك الذين لم يتدنَّسوا بعد. والأمر مُلِحّ.

لسنوات، سمح الزعماء الروحيون اليهود بتفاقم مشكلة المثلية الجنسية في المجتمع، دون أن يُنددوا بها في المعابد أو يبذلوا أي جهد يُذكر لمكافحتها. كانوا يأملون، بطبيعة الحال، أن تختفي المشكلة من تلقاء نفسها، لكنها تتفاقم بشكل واضح. ولا يُعرف على وجه التحديد ما يمكنهم فعله حيالها، إذ أن الغالبية العظمى من اليهود الذين يرتكبون هذه المخالفات لا يرتادون المعابد ولا يخضعون لتأثير الحاخامات أصلاً.

يتحدث الحاخامات عن حفظ السبت والامتناع عن أكل لحم الخنزير، لكنهم يترددون، لأسباب مفهومة، باسم الحياء (تسنيوت) في إلقاء محاضرات علنية حول السلوك الجنسي اللائق. تكمن المشكلة في أن هذا الصمت المتعمد قد أوحى للعامة بأن المثلية الجنسية ليست قضية جوهرية في نظرهم، أو أن قوى الشر العاملة أقوى من أن يتصدوا لها. على أي حال، لا يمكن لـ"الوعظ للمؤمنين" أن يحل المشكلة المطروحة.

المطلوب هو بيان قوي يصل إلى عامة الناس. والحظر المقترح هو خير مثال على ذلك. سيُثير هذا البيان، بل يجب أن يُثير، استياء جميع أصحاب التفكير التقليدي، الذين درّبتهم وسائل الإعلام على اعتبار المثلية الجنسية أمرًا طبيعيًا والدفاع عنها أمرًا مقبولًا. سيتهمون الحاخامات بالتطرف وما شابهه من نعوت، لترهيبهم وإخضاعهم. سيعترض كثير من اليهود أيضًا، وسيشعرون بالخوف، مطالبين الحاخامات بالتزام الصمت حيال هذه المسألة. لكن بعض الشباب سيفهمون الرسالة حتمًا، وسيُجنّبون الانجراف وراء هذه الموضة المنحطة.

أيها الحاخامات الأعزاء، لا ينبغي لمن يتمتعون بنقاء روحي حقيقي أن يخشوا الشر. تأملوا كيف ينظم المثليون اليوم مسيراتٍ فاضحة في شوارع إسرائيل، حتى في القدس. هذا يُضفي شرعيةً على المثلية الجنسية ويجعلها رائجة، وبالتالي يُسهم في انتشارها. اعترض بعض الحاخامات شفهيًا، بل وأوصوا بتنظيم مظاهرات مضادة، لكن هذه الإجراءات الفاترة غير كافيةٍ لوقف هذا التوجه؛ فالأمر يتطلب حزمًا أكبر للقضاء على هذه الآفة. اتخذوا موقفًا حازمًا وتحركوا بحزم.

يستغل المثليون بذكاء جميع الأدوات التي يوفرها لهم تفسير مبسط ومضلل للديمقراطية لتعزيز قضيتهم التخريبية. إنهم جماعة ضغط متعلمة وثريّة، كثيرة العدد وذات نفوذ كافٍ للتأثير على المجالس التشريعية الوطنية والهيئات الدولية. وبالنظر إلى نجاحاتهم في أمريكا الشمالية وأوروبا، سيتمكنون قريبًا من الحصول في إسرائيل على كل الحريات القانونية التي يرغبون بها لإفساد الكثير من الشباب اليهود. فلا تستغربوا إن طالبوا، مع مرور الوقت، بحذف آيات التوراة المناهضة للمثلية الجنسية.

لكن ثمة سبيل واحد، لا غير، لوقف هؤلاء البغيضين من التمادي، في العالم اليهودي على الأقل. وهو أن تجتمع جميع السلطات الحاخامية في إسرائيل (بل وفي العالم أجمع) وتعلن معًا أن جميع المثليين جنسيًا ومن يميلون إلى المثلية لم يعودوا يهودًا . هذا الحظر القوي وحده كفيل ببثّ الخوف من الله في قلوب بعض هؤلاء، ولا يملك السلطة المؤسسية والأخلاقية لفعل ذلك إلا كبار الحاخامات (الأرثوذكس والتقليديين على الأقل).

يجب أن يفهم الجميع أن مصطلحي "يهودي" و"مثلي" نقيضان متناقضان. لا يمكن أن يوجد ما يُسمى "يهودي مثلي": فهذا المفهوم مُخزٍ لجميع اليهود الشرفاء. لا يرغب اليهود العاديون في أن يُربطوا بالمثليين، حتى في الفكر. هذا السلوك قمة الانحطاط، وهو أمر لا يتوافق مع اليهودية. فليُعلم الجميع: إذا كنت يهوديًا، فلا يمكنك أن تكون مثليًا؛ وإذا كنت مثليًا، فلا يمكنك أن تكون يهوديًا.

إذا أقر شخص ما علنًا بأنه مثلي الجنس في وسائل الإعلام، أو اعترف بأنه مثلي الجنس أمام شاهدين أو أكثر، فيجب حظر هذا الشخص رسميًا من الديانة اليهودية (على سبيل المثال: دانا أولمرت، ابنة رئيس الوزراء الحالي، والعديد من ما يسمى بـ "الحاخامات" الإصلاحيين والمحافظين).

وإذا قام شخص ما، علاوة على ذلك، بالقول أو الفعل، باتخاذ موقف علني مؤيد للمثلية الجنسية أو "حقوق" المثليين، فيجب كذلك إعلان استبعاد هذا الشخص من الديانة اليهودية (على سبيل المثال: بعض قضاة المحكمة العليا في إسرائيل، وبعض أعضاء الكنيست، وبعض الأكاديميين والصحفيين).

ماذا يعني الحرمان الكنسي؟ إذا كان رجلاً، فلن يُحتسب ضمن النصاب *(المينيان)* ولن يُدعى لقراءة التوراة، ولن يُمنح أيًا من الواجبات والامتيازات الممنوحة عادةً لليهود. وإذا كانت امرأة، فلن يُعترف بأي أطفال تنجبهم بعد ذلك كيهود. علاوة على ذلك، لا يُسمح لهؤلاء الأشخاص بحضور صلاة يوم الغفران (يوم كيبور) أو دفنهم في المقابر اليهودية.

قد يصعب تطبيق هذه الاستثناءات وإنفاذها عملياً، لكن الرسالة النظرية التي تحملها مهمة وفعّالة على أي حال. سيتعين على محكمة حاخامية البتّ في كل حالة على حدة، كما سيتعين الاحتفاظ بقائمة سوداء مركزية.

يعترض البعض حتمًا: ماذا عن التوبة ؟ إذا كان الحاخامات يعتبرون المثليين السابقين قابلين للإصلاح (مع أنني لا أرى أساسًا لذلك)، فإذا رغب هؤلاء بصدق في العودة بعد طردهم من اليهودية، فسيتعين عليهم الخضوع لطقوس التوبة الشرعية كأي غير يهودي. معظم المعنيين لا يكترثون لهويتهم اليهودية على أي حال، لكن قد يُعيد البعض النظر في موقفهم ويُغيرون مسارهم.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومات العلمانية لا تملك قانونًا أي سلطة لمنع السلطات الدينية من استبعاد من تشاء من دينها. فالدين أشبه بنادٍ خاص، حرٌّ من حيث المبدأ في اختيار أعضائه. بالطبع، يمكن للحكومة حجب التمويل الضروري، واستخدام أساليب ضغط مماثلة، أو حتى اضطهاد الناس وسجنهم لأي ذريعة؛ ولكن في هذه الحالة، يقع على عاتق الحاخامات تحديد ما هو الأهم بالنسبة لهم.

لا يمكن للحاخامات أن يقفوا مكتوفي الأيدي؛ بل يجب عليهم التحرك؛ فهذا واجبهم. الحرمان الكنسي هو الأداة الوحيدة المتاحة لهم فورًا، إن كانوا جادين حقًا في معارضتهم للمثلية الجنسية. بهذه الإجراءات الجذرية والحازمة وحدها يمكن كبح جماح هذا التيار. إذا لم يُظهر قادتنا الروحيون الشجاعة والعزيمة اللازمتين، فسيكونون قد فشلوا فشلًا ذريعًا في رسالتهم؛ وسيزداد العالم فوضى وظلامًا وقبحًا.

مكمل غذائي

18. فلسفة القانون

(من كتاب الإرادة والمفاهيم السببية ذات الصلة ، الفصل 18:3.)

تنشأ الأخلاق في المقام الأول داخل الفرد، بمعنى أنه قد يمتلك بعض الضرورات أو القيود أو الحريات. ويُفترض أن الأخلاق كظاهرة اجتماعية نشأت في الأسرة، حيث كان رب الأسرة (استنادًا إلى أخلاقه الشخصية) يُسدي النصائح أو يُصدر الأوامر، ويُطاع (سواء بدافع الحب أو الخوف). وعلى نطاق أوسع، كان للمجتمع المحيط تقاليد وقواعد يجب احترامها، بالإضافة إلى نصائح وأوامر من القيادة، أياً كانت، للحفاظ على الروابط الاجتماعية. وفي نهاية المطاف، كان الشامان المحلي أو أي شخصية دينية أخرى يُصدر التوجيهات باسم إله أو آلهة الجماعة. ومع تحول هذه الأخلاق الاجتماعية غير الرسمية إلى مؤسسات أكثر رسمية، ظهر مفهوم القانون.

ما أود مناقشته هنا هو التمييز بين المبدأ الأخلاقي والقانونية، وذلك للتأكيد على أن جعل شيء ما قانونيًا لا يجعله أخلاقيًا؛ وجعل شيء ما غير قانوني لا يجعله غير أخلاقي.

من الفروقات التي يجدها الناس في كثير من الأحيان مُربكة، الفرق بين القانون الأخلاقي والقانون السياسي. يدرك الناس عمومًا أن القوانين السارية في الدولة (والتي يُشار إليها هنا بالقوانين "السياسية"، أي تلك التي تُسنّها وتُنفذها الهيئة السياسية، مع أنها قد تتعلق بأي موضوع) ليست بالضرورة ذات مضمون أخلاقي؛ لكنهم يرون أيضًا أن ما تسمح به هذه القوانين جائز في نهاية المطاف، وأن ما تحظره يُفضّل تجنبه.

لهذا السبب، قد يحظر المجتمع في بعض الحالات ممارسات يزعم مؤيدوها أنها غير ضارة، باعتبارها "أفعالًا خاصة بين بالغين راشدين بالتراضي"، وذلك على أساس أن هذه الأفعال تؤثر بشكل غير مباشر على أشخاص ليسوا طرفًا فيها. على سبيل المثال، يمكن تجريم المثلية الجنسية بشكل معقول لأن تقنينها يعطي بعض الشباب انطباعًا بأنها أخلاقية، مما يؤدي إلى انتشار هذا السلوك، الأمر الذي يثير استياءً واسعًا لدى عدد كبير من المواطنين (بمن فيهم العديد من الآباء)، وبالتالي لم يعد الأمر شأنًا خاصًا بل قضية من قضايا السياسة العامة.[51]

دعونا نتناول بإيجاز المفاهيم ذات الصلة. من الناحية المثالية، ينبغي استخلاص أخلاق مطلقة من دراسة واعية وحكيمة للطبيعة البشرية ومكانة الإنسان في العالم. وبفضل هذه المبادئ الأخلاقية العامة، سيتمكن كل إنسان حسن النية، من حيث المبدأ، من التمييز بين الصواب والخطأ في كل موقف يواجهه، وسيمارس إرادته وفقًا لذلك. ولن تكون هناك حاجة لقوانين يفرضها المجتمع.

عمليًا، لا يُمكن لمثل هذا السيناريو المثالي إلا أن يُفضي إلى فوضى اجتماعية عارمة. فحتى في مجتمع يسوده الخير، تختلف آراء الناس حول الصواب والخطأ، ويصعب إيجاد أدلة قاطعة. ويزداد الأمر تعقيدًا نظرًا لأن الإنسان يتمتع بحرية الإرادة، وكثيرًا ما يختار - تحت تأثير عوامل مختلفة - ما يعتبره سيئًا، بدلًا من فعل الخير (كما يقتضي المنطق). وهكذا تنشأ الصراعات حتمًا، والتي تضر في نهاية المطاف بالجميع. لهذه الأسباب، يُتفق عمومًا على ضرورة فرض معايير مشتركة دنيا، بشكل تقليدي، من قِبل الأغلبية أو أقلية مُتمكنة.

وبناءً على ذلك، فإننا نُشكّل دولًا وحكومات وهيئات تشريعية وقضائية وقوات شرطة، تعمل جميعها معًا على سنّ القوانين وإنفاذها. ومن المبادئ التوجيهية في سنّ هذه القوانين وإنفاذها أن "حقوق الفرد تنتهي حيث تبدأ حقوق الآخرين". ومن الحكمة الأخرى المفيدة "لا تُعامل الآخرين بما لا تُحب أن يُعاملوك به". ولكن من الواضح أن هذه الأقوال لا تُقدّم لنا علمًا دقيقًا. فليس من السهل دائمًا تحديد ما يحتاج إلى تشريع وما يُفضّل تركه على حاله. إن علم السياسة مجالٌ متغيّرٌ وتجريبي.

في هذا المنظور المصحح، يشمل القانون الأخلاقي جميع الأفعال البشرية، بينما لا يغطي القانون السياسي إلا جزءًا منها. الأول عالمي من الناحية المثالية؛ ولكن

---

51 حتى لو لم يفعل الممارسون شيئًا للترويج لممارستهم، فإن مجرد تأثيرهم السلبي على المجتمع سيكون سببًا كافيًا لحظرها؛ فكيف إذا بذلوا جهودًا لنشرها؟

جزءًا صغيرًا منه فقط هو الذي يُسن ويُنفذ سياسيًا، أما الباقي فهو من مسؤولية الفرد اكتشافه أو على الأقل ممارسته.

إن نطاق هذا القانون السياسي واسع، ولكنه ليس بنطاق القانون الأخلاقي. فهو يشمل القانون الجنائي (بشأن القتل والسرقة، وما إلى ذلك)، والقانون المدني (بشأن الزواج والميراث، وما إلى ذلك)، والقانون التجاري (بشأن الملكية والعقود، وما إلى ذلك)، بل وأي مسألة قانونية قد تنشأ في التفاعلات بين البشر.

نظرياً على الأقل، يهدف هذا النوع من القوانين إلى ضمان السلم الاجتماعي، والمصلحة العامة، والأمن الشخصي، والعدالة، وما إلى ذلك، مع أن الواقع العملي، كما يعلم الجميع، غالباً ما يكون أداة للاستغلال والظلم. من حيث المبدأ، ما يميزها عن غيرها من القوانين الأخلاقية هو ضرورة تقليل الاحتكاكات بين الناس إلى أدنى حد ممكن. تاريخياً، لم يُقبل هذا التوجه نحو الحد الأدنى دائماً؛ فقد كانت بعض المجتمعات شمولية، تسعى إلى السيطرة على كل شيء تقريباً.

عملياً، ولأسباب معرفية سبق ذكرها، لا بد أن تتباعد مجالات الأخلاق والقانون السياسي إلى حد ما، فمع أن المجالين يتقاطعان إلى حد ما، إلا أن المجال السياسي لا يندرج كلياً ضمن المجال الأخلاقي، بل يقع جزء منه خارجه. وقد تختلف القوانين التي يسنها المجتمع، سواء بالوسائل الديمقراطية أو غيرها، عن القوانين التي يقتضيها الضمير الشخصي أو الدراسة والنقاش العقلانيان من قبل فلاسفة الأخلاق.

قد يكون هذا التباين معقولاً في بعض الحالات، ولكنه غالباً ما يكون غير منطقي. ففي نظام الحكم غير الديمقراطي، تُفرض تحيزات القلة الحاكمة على الأغلبية دون أي مجال للنقاش. أما في الديمقراطية، حيث يُفترض أن يكون النقاش العقلاني هو القاعدة، فإن جماعات الضغط قد تنجح أحياناً في صياغة قوانين تتوافق مع آرائها الشاذة، وذلك ببساطة بفضل قوتها العددية أو من خلال اعتبارات أخرى تُجبر السياسيين على الخضوع لإرادتها. وفي العقود الأخيرة، أُعلنت العديد من الأنشطة التي كانت تُعتبر تقليدياً غير أخلاقية قانونية في الدول الغربية.

دعوني أوضح أن هذا ليس بيانًا سياسيًا [52]؛ لا أتوقع أن يُسهم أي شيء أقوله أو أفعله في وقف هذا المدّ المؤسف. فلسفتي في التاريخ قائمة على الشك. ففي كل

---

52 أتجنب عمومًا الخوض في التعليقات أو النقاشات السياسية في كتاباتي، لأن أهدافي الفلسفية ترتكز على مستوى أعمق من نظرية المعرفة والوجود. ولا شك أن الجدل سيُنفّر بعض القراء، الذين قد يرون بعض آرائي إما "ليبرالية" أكثر من اللازم أو "محافظة" أكثر من اللازم.

جيل، تبرز معتقدات خاطئة لدى شرائح واسعة من العامة وتكتسب زخمًا، إلى أن تصل إلى نهايتها العبثية الطبيعية، كجرح ينفجر ويُفرز صديده، فتقع الكارثة، فيتعلم عدد كافٍ من الناس تجنب هذا الخطأ بالذات من الآن فصاعدًا.

كانت النازية والشيوعية مثالين نموذجيين: فقد ظهرتا على مسرح التاريخ وسط هتافات شعبية، ورحلتا وسط دموع لا تُحصى. تعلّم الناس في أوروبا دروسًا معينة، حول الاستخدام المفرط للقوة الغاشمة، واضطهاد الأقليات العرقية، والكراهية القومية والطبقية، وما إلى ذلك؛ فغيّروا مسارهم بعض الشيء بعد ذلك. ربما كانوا ليجنّبوا أنفسهم كل هذا العناء والألم لو أنهم لجأوا إلى العقل بدلًا من الاستسلام لأحطّ مشاعرهم.

تذكر أن هتلر انتُخب ديمقراطياً (إلى حد ما). في الواقع، الديمقراطية بلا شك أفضل نظام حكم وأكثره عدلاً متاحاً لنا؛ لكن كما نعلم جميعاً، فهي ليست مثالية. إن مجرد إقرار تشريع معين لا يُعد دليلاً على تأييد شعبي له، فضلاً عن كونه دليلاً على صوابه [53]. تستند معظم القوانين إلى الديمقراطية غير المباشرة؛ وقد يكون المشرعون والقضاة المعنيون جبناء أو عديمي الأخلاق أو متورطين في مشاكل شخصية. لو استُخدمت الاستفتاءات، لكانت النتائج مختلفة تماماً. ولكن حتى في حالة القوانين التي تُسنّ بالديمقراطية المباشرة، فإن عدد الأصوات لا يُحدد الصواب والخطأ .

يستنتج من هذا التأمل أن كون بعض القوانين في النظام الأساسي تُجيز أو تُجيز أو تحظر نمطًا سلوكيًا معينًا، من الناحية الاجتماعية والسياسية، لا يعني بالضرورة أن هذا النمط السلوكي مُجيز أو مسموح به أو محظور أخلاقيًا. فما يُفضّله المجتمع (أو يحظره) قد يكون، من وجهة نظر أخلاقية، خاطئًا (أو صائبًا). وقد تكون الحجج المُستخدمة في ذلك مغلوطة أو مبنية على معلومات غير كافية.

يجب فهم مفهومي "القانوني" و"الأخلاقي" على أنهما فئتان متميزتان ومنفصلتان، على الرغم من ارتباطهما جزئيًا من الناحية المفاهيمية (كما أوضحنا). فإضفاء الشرعية على شيء ما لا يجعله أخلاقيًا، وتجريم شيء ما لا يجعله غير أخلاقي. وينبغي توعية الشباب بشكل خاص بهذا التمييز المهم.

قد لا يعتبر الفرد وجود بعض التوجهات القانونية في القوانين دليلاً على الحقيقة الأخلاقية، لأن التشريع لا يستند حصراً إلى التفكير العقلاني، بل يعتمد على

---

53 علاوة على ذلك، فإن دعم وسائل الإعلام الرئيسية لا يعني شيئاً.

قوى اجتماعية . قد يُلام المشرّع على تضليل المواطنين، لكن هؤلاء يظلون مسؤولين عن أفعالهم.

لا يزال على الفرد أن يفكر بنفسه، وأن يأخذ على الأقل بعين الاعتبار النصائح الأخلاقية للمذاهب الحكيمة التي أنتجتها البشرية. إن وجود الحريات أو القيود السياسية لا يعفي الفرد من المسؤولية الأخلاقية عن خياراته. التشريع ليس بديلاً عن الضمير، ولا مبرراً للتخلي عن المسؤولية الأخلاقية. مع أن التهديد أو الحماية القانونية قد يخفف من المسؤولية الأخلاقية، إلا أنه لا يُعفي منها.

من وجهة نظر أخلاقية، تعتبر القوانين مجرد عامل مؤثر واحد من بين عوامل أخرى في السلوك، والتي قد يكون من الحكمة في بعض الحالات تجاهلها أو معارضتها طواعية.

أعمال آفي سيون

آفي سيون مؤلفٌ للعديد من الأعمال في المنطق والفلسفة، منها: منطق المستقبل (1990)؛ المنطق اليهودي (1995)؛ اللا منطق البوذي (2002)؛ الظواهرية (2003)؛ منطق السببية (1999، 2003، 2010)؛ الإرادة والمفاهيم السببية ذات الصلة (2004)؛ تأملات (2005)؛ تأملات (2006)؛ تأملات منطقية وروحية (2008-2009)؛ منطق من باب أولى (2013). يمكن الاطلاع على هذه الأعمال مجانًا على الموقع الإلكتروني: www.TheLogician.net.

ISBN 978-1497304727